

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤٨١**

الجمعة، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي كيكسن
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (S/2006/458)

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2006/462)

06-41364 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (S/2006/458)

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2006/462)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، كوبا، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، النرويج، النمسا، الهند، اليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في نظر البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل السيد كرمون (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/465، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا للممارسة المعمول بها، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الجمعة الموافق ٣٠ حزيران/يونيه، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم عن فلسطين لشغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس أيضا بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من ممثل السنغال، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إلى سعادة السفير بول باجي، الممثل الدائم لجمهورية السنغال لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للاشتراك في المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

وفقا للممارسة في الماضي في هذه المسألة، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد بول باجي إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم المُتوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة أنجيلا كين، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلبين الواردين في رسالتين مؤرختين في ٢٩ حزيران/يونيه من الممثلين الدائمين للجزائر وقطر موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن، الوثيقتين S/2006/458 و S/2006/462 على التوالي.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثائق التالية: S/2006/436 و S/2006/463، رسالتين مؤرختين ٢٦ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على التوالي، من إسرائيل موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن؛ S/2006/459، رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من الجمهورية العربية السورية موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن؛ S/2006/443 و S/2006/460، رسالتين مؤرختين ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على التوالي، من فلسطين موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة أنجيلا كين، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

أعطيها الكلمة.

السيدة كين (تكلمت بالانكليزية): حوالي الساعة الخامسة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٥ حزيران/يونيه، غادر ثمانية من المتشددين الفلسطينيين جنوب قطاع غزة عن طريق نفق وتسللوا إلى قاعدة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية بالقرب من كيبوتس كيرم شالوم. وأطلق المتشددون بضع قذائف مضادة للدبابات على قاعدة قوات الدفاع الإسرائيلية ونشبت معركة إطلاق للنيران. إن العريف غيلاد شاليت، جندي في قوات الدفاع الإسرائيلية يحمل أيضا الجنسية الفرنسية، أخذ رهينة ويحتجزه الآن متشددون في غزة. وقُتل جنديان وجُرح جندي آخر من قوات الدفاع الإسرائيلية. وقُتل متشددان فلسطينيان في العملية.

إن ثلاث فصائل متشددة فلسطينية – ألوية ناصر صلاح الدين التابعة للجان المقاومة الشعبية؛ وكتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس؛ والجيش الإسلامي المنشأ مؤخرا – أصدرت بيانا يؤكد أنها قامت بالعملية وأنها تحتجز الجندي. وبعد ذلك أعلنت أنه لن يُفرج عنه وأنه لن توفر معلومات عن حالته الصحية قبل أن تفرج إسرائيل عن جميع المحتجزات والمحتجزين الذين لم يبلغوا السن القانونية.

وطلب المتكلم باسم السلطة الفلسطينية من الذين خطفوا الجندي الإسرائيلي أن يضمنوا سلامته. ودعا الرئيس عباس إلى الإفراج عن الجندي. واجتمع برئيس الوزراء هنية واتصل بنظراء دوليين. واستبعد رئيس الوزراء أولميرت إجراء مفاوضات حول أي تبادل للسجناء. واتفقت الحكومة الإسرائيلية على تحمل السلطة الفلسطينية للمسؤولية الكاملة عن أي أذى للعريف شاليت وأقرت توصيات بإعداد ونشر قوات إسرائيلية لاتخاذ إجراء عسكري عاجل.

وتستمر الجهود الدولية المبذولة لتأمين الإفراج بالطرق السلمية عن الجندي، بخاصة من قِبَل مصر، وفرنسا والأردن كما وافتنا به التقارير. وما فتئ الأمين العام على

اتصال بشكل متكرر بالأطراف في المنطقة، بما في ذلك رئيس الوزراء أولميرت، والرئيس عباس والرئيس السوري الأسد. ويجري مشاورات أيضا على انفراد مع شركائه في المجموعة الرباعية.

والعملية العسكرية الإسرائيلية للحصول على الإفراج عن العريف شاليت بدأت بُعيد بدء منتصف الليل في ٢٨ حزيران/يونيه. وبدأت العمليات بقيام طائرات إف-١٦ بتدمير جسرين في وسط غزة. وبعد ذلك أصابت قوات الدفاع الإسرائيلية محطة توليد الطاقة الكهربائية الوحيدة في غزة من الجو وتحركت القوات البرية فدخلت قطاع غزة. ودخلت الدبابات والسيارات المدرعة الإسرائيلية الحاملة للأفراد المطار الذي يقع على الطرف الجنوبي الشرقي من القطاع. واخترقت الطائرات العسكرية الإسرائيلية حاجز الصوت فوق غزة، مسببة أزيزا قويا. وفي نفس اليوم حلقت أربع طائرات مقاتلة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي فوق الأرض السورية، مخترقة حاجز الصوت فوق قصر رئاسي في اللاذقية.

ونفذت ضربة جوية أخرى عصر يوم الأربعاء الموافق ٢٨ حزيران/يونيه ضد معسكر للتدريب يقل استعماله إلى حد كبير في جنوب قطاع غزة. وحدث توغل إسرائيلي آخر في غزة في الصباح المبكر من يوم الخميس الموافق ٢٩ حزيران/يونيه. وقذف سلاح الجو الإسرائيلي منطقة مكشوفة في حرم الجامعة الإسلامية في غزة ودخلت دبابات إسرائيلية شمال غزة. وفي عصر ٢٩ حزيران/يونيه هاجم سلاح الجو الإسرائيلي سيارة في قطاع غزة. وفر راكبوها.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه خطف متشددون فلسطينيون شابا إسرائيليا يبلغ من العمر ١٨ سنة من مستوطنة إيتامار الواقعة في الضفة الغربية حينما كان على قارعة الطريق يوقف السيارات ليركب في إحداها. وعُثر على جثته في رام الله صبيحة يوم الخميس الموافق ٢٩ حزيران/يونيه. ونسبت لجان المقاومة الشعبية الفلسطينية إلى نفسها المسؤولية عن الخطف والقتل.

وفي إحاطة إعلامية عسكرية في ٢٩ حزيران/يونيه، ذكر ناطق باسم قوات الدفاع الإسرائيلية أن العملية الجارية ترمي إلى إيقاف الهجمات بالقذائف على إسرائيل من شمال غزة، بالإضافة إلى تأمين الإفراج عن الجندي المفقود. وبين ٢٥ و ٣٠ حزيران/يونيه أفادت تقارير أن متشددين فلسطينيين أطلقوا ١٧ قذيفة من قطاع غزة على إسرائيل، بما في ذلك ١١ قذيفة في ٢٩ حزيران/يونيه وحده. ولم تفد التقارير بحدوث إصابات.

وفي ليلة ٢٩ حزيران/يونيه أيضا قامت القوات الإسرائيلية بغارة للاعتقال الواسع النطاق في الضفة الغربية والقدس، معتقلة ٦٤ مسؤولا من السلطة الفلسطينية، منهم ثمانية وزراء و ٢١ عضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني، و ٢٣ من المتشددين المشتبه بهم. وقال المدعي العام الإسرائيلي إن هؤلاء المعتقلين ستوجه إليهم تهم بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب.

واستمر العنف الليلة الماضية حينما قامت قوات الدفاع الإسرائيلية حسبما ورد في تقارير ببضع عمليات في قطاع غزة، بما في ذلك، كما أفادت تقارير، ٣٠ ضربة جوية، وأيضا في الضفة الغربية. ووُجهت ضربة جوية ضد وزارة الداخلية في غزة وأصيبت بأضرار كبيرة. وأفادت تقارير أن اثنين من المتشددين من كتائب الأقصى – الجناح العسكري لفتح – قتلتهما في وقت سابق من اليوم في نابلس القوات الإسرائيلية، ومات متشدد واحد من الجهاد الإسلامي الفلسطيني على إثر القيام بضربة جوية في رفح. ولم تتناقل الأنباء أية وفاة فلسطينية أخرى.

والهجوم الجوي على محطة توليد الطاقة الكهربائية يوم الأربعاء دمر ستة محولات وفناء التحويل. ولا تستطيع محطة توليد الطاقة أن تقوم بالتحويل، وبالتالي فإن أكثر من ٤٠ في المائة من غزة بدون طاقة كهربائية الآن. وأنابيب المياه دُمرت أيضا خلال الهجوم وحوالي ١٣٠ ألف شخص لا تتوفر المياه لديهم. وغالبية المستشفيات تمتلك مولدات للطاقة وتستمر في أداء وظائفها، وثمة إمدادات غذائية تكفي مدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. غير أن نقاط العبور بين قطاع غزة وإسرائيل أغلقت منذ بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية عملياتها، وبالتالي فإن إمدادات الغذاء والدواء ستتناقص إلى مستويات حرجة ما لم تفتتح قريبا نقاط العبور تلك.

وأنبوب النفط الذي تملكه شركة خاصة والذي ينقل الوقود من إسرائيل إلى قطاع غزة أغلق وأوقف عن العمل منذ خمسة أيام. وما لم يستأنف ضخ النفط فإن الإمدادات يتوقع أن تنفد يوم الأحد هذا، ٢ تموز/يوليه. وإن العواقب المترتبة على الحالة الإنسانية عن فشل شبكات الصرف الصحي ومولدات الكهرباء الأهلية ستكون وخيمة، خاصة بسبب الحر الشديد. وإن الجهود الدولية جارية لاستئناف ضخ النفط إلى قطاع غزة.

هذه أزمة خطيرة جدا. ويمكن لأقل تحول في الأحداث أن يتسبب بسهولة في اندلاع صراع واسع النطاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما يجلب مخاطر أعظم للمدنيين ويتسبب في تداعيات خطيرة على المنطقة كلها. ويجب على الأطراف كافة أن تدرك ذلك، وأن تتصرف بحكمة وحذر، مع التقيد بالقانون الإنساني الدولي. لا شيء يبرر احتجاز الرهائن. والعريف غيلاد شاليت يجب أن يفرج عنه. ولا شيء يبرر الهجمات العشوائية بالصواريخ. والسلطة الفلسطينية يجب أن تتصرف لوقفها. ولكن لا يجوز أن يدفع المدنيون الفلسطينيون ثمن تلك الأعمال. ويجب على إسرائيل أن تتوقف عن هدم الهياكل الأساسية المدنية، وأن تكفل الحماية للمدنيين، وأن تسمح للمساعدة الإنسانية بالوصول إلى حيثما تقوم الحاجة إليها. ونشعر أيضا بأشد القلق من اعتقال مجموعة كبيرة من أعضاء الحكومة الفلسطينية المنتخبة.

إن الأطراف المعنية كافة يجب أن تتمهل وتتراجع من حافة الهاوية وأن تعطي الحوار الفرصة لتجنب مجابهة كاملة النطاق لن تؤدي إلا إلى حشر الإسرائيليين والفلسطينيين في صراع أكثر عمقا وأشد فتكا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة كين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): قبل يومين خاطب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مجلس الأمن وأكد على مسؤولية المجتمع الدولي، بموجب قواعد وأحكام القانون الدولي ذات الصلة، عن كفالة حماية المدنيين في الصراع المسلح. وفي ذلك السياق قال ما يلي:

> ”كثيرة هي المرات التي لم نهب فيها للدفاع عن السكان المدنيين الذين يحتاجون إلى الغوث. وعندما تكون استجابتنا ضعيفة، نبدو وكأننا ننفض أيدينا من مسؤولياتنا الإنسانية عن حماية الأرواح. ولقد أضحى العالم ... مكانا أكثر أمنا لمعظمنا، ولكنه لا يزال فخا مميتا لأعداد مفرطة من المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة – من الرجال والنساء والأطفال“. (S/PV.5476، ص. ٣)

بالنسبة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين في أسر الاحتلال العسكري الإسرائيلي ذي النزعة العدائية، يصف ذلك البيان وصفا مأساويا دقيقا أحوال ذلك الشعب طيلة السنوات الـ ٣٩ منذ احتلال إسرائيل للأراضي

الفلسطينية في عام ١٩٦٧ وحتى هذا اليوم. إن الدولة المحتلة ما فتئت تنتهك القانون الدولي انتهاكا فظيعا وبمنهجية، لا سيما أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والتي تنطبق عليها.

إن صور آلاف المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزل الذين اغتالتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية لن تمحى من ذاكرتنا، بما فيهم الأطفال والنساء والرجال الذين قتلوا في الأسابيع الأخيرة برشقات القذائف الإسرائيلية التي انهالت كالمطر على قطاع غزة. ففي شهر حزيران/يونيه وحده تسبب استخدام القوة المفرط والعشوائي من قبل الدولة المحتلة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة في جعل الموت والنعي والحزن من الطقوس اليومية الرتيبة، إذ تسبب في مقتل عدة أفراد من نفس الأسر، وخلف أطفالا عديدين بلا أمهات وآباء، وحرم الأمهات والآباء من أولادهم وأطفالهم، وأسفر عن بتر أطراف آلاف آخرين. إن حماية الأرواح بالنسبة للفلسطينيين – والحماية حق من حقوقهم بموجب القانون الدولي، شأنهم شأن كل المدنيين الآخرين في حالات الصراع المسلح – تبقى بعيدة المنال لأن المجتمع الدولي التزم اللامبالاة تجاه محنتهم وتركهم يتحملون وحدهم المزيد من الخسارة والتعاسة والمشقة تحت رحمة محتليهم.

إن قائمة الانتهاكات الصارخة والخروقات الجسيمة للقانون الدولي – جرائم حرب – التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قائمة لا نهاية لها. وقائمة الذرائع التي تلجأ إليها الدولة القائمة بالاحتلال لتبرير مواصلة الانتهاكات المنهجية والجرائم قائمة لا نهاية لها أيضا – بما في ذلك، على سبيل المثال، أنها ليس لديها شريك في عملية السلام، والشواغل الأمنية المزعومة، والآن، إلقاء القبض على جندي من القوات المحتلة.

مع ذلك، يرى المرء زيف هذه الذرائع عندما يتفحص الحالة بصورة دقيقة. إن ما نشهده اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة – العدوان العسكري السافر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وقيادته، والعقاب الجماعي المترل بحق السكان المدنيين الفلسطينيين كلهم – ضارب بجذوره في أعماق التاريخ الطويل من القمع الوحشي والإذلال الإسرائيلي وسعي إسرائيل إلى تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته بغرض توطيد جدول الأعمال الإسرائيلي المشين ضد الأراضي المحتلة وسكانها، بما في ذلك، على وجه التحديد، رغبتها التي لا تشبع للاستحواذ على الأرض عن طريق حملة الاستيطان الاستعمارية وبناء الجدار.

إن نطاق وحجم الاعتداءات العسكرية الأخيرة والهدم العشوائي على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة دليل على أن العدوان العسكري السافر هذا على السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال من الواضح أنه كان مدبرا ومخططا له مسبقا. فحتى قبل القبض على الجندي الإسرائيلي في ٢٥ حزيران/يونيه في موقع عسكري متقدم على حدود غزة كانت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، قد أصدرت سلسلة من التهديدات والإعلانات عن نيتها شن غزو ضخم على قطاع غزة، وكانت قد بدأت بالفعل في حشد قواتها. وهكذا أصبح القبض على الجندي الشرارة، أو الذريعة، للبدء الفعلي للغزو.

قبل يومين، في ٢٨ حزيران/يونيه، شنت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بعد أن حشدت آلاف الجنود على الحدود الجنوبية لقطاع غزة، قرب منطقة رفح – شنت هجوما جويا وبريا ضخما على قطاع غزة، استخدمت فيه الطائرات الحربية ومدفعية الدبابات والقصف من الوحدات

البحرية. ذلك الهجوم يهدد أرواح السكان الفلسطينيين المدنيين العزل في المنطقة ويتسبب في هدم عشوائي للممتلكات والهياكل الأساسية المدنية ويزيد من زعزعة استقرار الحالة في الميدان الهشة أصلا. وبقصد إنزال العقاب الجماعي بالسكان المدنيين الفلسطينيين وترهيبهم لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى قصف محطة الطاقة الوحيدة في قطاع غزة ودمرتها، وتركت أغلبية السكان من دون كهرباء.

كما قصفت القوات المحتلة أنابيب المياه الرئيسية – فجعلت المياه النقية أكثر شحة – وقصفت ودمرت ثلاثة جسور في غزة فقوضت التنقل في أرجاء المنطقة. وعلاوة على ذلك ما فتئت القوات المحتلة تحلق طائراتها الحربية فوق الأحياء المدنية طوال الليل والنهار، مخترقة الحاجز الصوتي ومتسببة في تفجيرات لبث الخوف والرعب في نفوس المدنيين. ودكت قوات الاحتلال بالجرافات مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وقصفت ملعبا لكرة القدم، وأطلقت قذائف على المؤسسات الرسمية للحكومة الفلسطينية، بما في ذلك وزارة الداخلية في غزة.

ولاذ مئات الفلسطينيين، خاصة من منطقة رفح، بالفرار من منازلهم بحثا عن مكان آمن، حيث يبدو أنه لا مفر من الهجمات العسكرية الإسرائيلية، التي من المتوقع أن تتسع رقعتها، ذلك أن إسرائيل نشرت الآن آلافا من القوات الإضافية على الحدود الشمالية لغزة، وهي تهدد بغزو المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين في الشمال. إن السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة الفقير والمدمر هم الآن تحت الحصار الكامل، لأن إسرائيل أغلقت كذلك جميع المعابر الحدودية. كما أن الأزمة الإنسانية تزداد تفاقما بشكل فظيع، بسبب حرمان السكان من خدمات الكهرباء والمياه العذبة، وقطعها حتى على المستشفيات، والنقص المتزايد في الإمدادات من الأغذية والأدوية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن لجنة الصليب الأحمر الدولية، من بين جهات أخرى، أعربت اليوم عن قلقها البالغ حيال التصعيد العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة، وطالبت إسرائيل، وفقا لالتزاماتها في إطار القانون الدولي، بالسماح بوصول الإمدادات الطبية العاجلة إلى المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، للتخفيف من حدة هذه الأزمة الإنسانية الخطيرة.

وفي أعقاب بدء هذا الغزو يوم الأربعاء، وسّعت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس من نطاق عدوانها داخل الصفة الغربية، وقامت بعدد من الغارات، واختطفت ما لا يقل عن ٦٤ فلسطينيا واعتقلتهم، معظمهم من المسؤولين رفيعي المستوى الذين انتخبوا بطريقة ديمقراطية، بمن فيهم ثمانية وزراء من السلطة الفلسطينية، و٢٤ عضوا في المجلس التشريعي، وعدد من عمداء المدن. وتحتجز دولة الاحتلال هؤلاء المسؤولين، إلى جانب ٩ ٠٠٠ فلسطيني، من بينهم نساء وأطفال، يقبعون في السجون الإسرائيلية، في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة. وعلاوة على ذلك، فإن استهداف إسرائيل للمسؤولين الفلسطينيين رفيعي المستوى، بشكل مباشر، في هذه العملية، إشارة واضحة إلى أن كل ما يجري الآن له أهداف سياسية، لا سيما تقويض الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الأطراف الفلسطينية من أجل المصالحة والوحدة، والسعي ليس لإعاقة عمل السلطة الفلسطينية فحسب، بل للتسبب في نهاية المطاف بالانهيار الكامل للسلطة برمتها، مما سيمهد الطريق لإسرائيل لمواصلة تدابيرها وخططها الانفرادية وغير القانونية،، تحت ذريعة غياب ''شريك للسلام''.

والواقع أن هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية تصادف شنها عشية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف الفلسطينية، الذي يستهدف مباشرة تمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات وعملية السلام. ومما لا شك فيه أن استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي وتوسيع نطاقه حسبما هو

متوقـع سـيعطل هـذا الاسـتئناف، وسيقـضي علـى آفـاق المفاوضات بين الجانبين من أجل التوصل إلى تسوية سلمية على أساس حلّ يقوم على دولتين. وتكون الدولة المحتلة قد حققت بذلك هدفها في ألا يترك خيار سوى للإجراءات الانفرادية.

إلا أن القيادة الفلسطينية، وعلى الرغم من الهجمة الإسرائيلية الشرسة، والجرائم المتواصلة، وإرهاب الدولة الذي يُقترف في حق الشعب الفلسطيني، لا تزال تختار الحل الدبلوماسي. وبقيادة الرئيس محمود عباس، لم يدخر الجانب الفلسطيني جهدا في حل قضية الجندي الإسرائيلي الذي أُخذ سجينا، لضمان معاملته وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي، وكفالة الإفراج عنه دون أن يطاله أذى. وتم بذل هذه الجهود بالتزامن مع الجهود لتحقيق اتفاق بين جميع الأطراف الفلسطينية للتوصل إلى الوحدة الوطنية وتعزيز حالة التهدئة. ولا يزال الرئيس عباس يطالب بإعطاء الدبلوماسية فرصة لإنقاذ حياة الناس من الجانب الفلسطيني وكذلك من الجانب الإسرائيلي، ولإنقاذ البنى التحتية المدنية الفلسطينية من مزيد من الدمار، وتفادي تفاقم هذه الكارثة الإنسانية التي تسببت بها جرائم دولة الاحتلال في حق الشعب الفلسطيني. وعلى إسرائيل، وهي دولة الاحتلال، أن تقابل هذه الجهود الجادة بالتخلي عن الخيار العسكري، والذي لن يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة والخسائر، ويواصل زعزعة الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي المنطقة برمتها، مما يجعل هذا الأمر بوضوح مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

والآن، على مجلس الأمن، وفقا للمسؤوليات المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن يعمل على معالجة حالة الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا يمكن للمجلس أن يبقى مكتوف الأيدي أمام هذا العدوان العسكري على السكان المدنيين العزل، والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها إسرائيل، الدولة المحتلة. وينبغي للمجلس أن يتدخل بإدانة هذا العدوان الإسرائيلي، والدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، والامتثال لأحكام القانون الدولي وقواعده بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، والدعوة أيضا إلى انسحاب فوري للقوات الإسرائيلية المحتلة من داخل قطاع غزة، والإفراج عن المسؤولين الفلسطينيين الذين تم احتجازهم. وينبغي لمجلس الأمن والأطراف الأخرى المعنية في الأسرة الدولية، بذل الجهود الضرورية للضغط على جميع الأطراف لتكف عن العدوان وتعود إلى استئناف المفاوضات وعملية السلام.

وإن إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المطلوبة لوضع حد للعدوان الإسرائيلي الأخير، والعقاب الجماعي، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني، لن يؤدي، بكل تأكيد، إلا إلى تمادي الدولة المحتلة في الإفلات من العقاب، واستدامة دوامة العنف التي أعادت إسرائيل إشعالها، مما يزيد من تفاقم الظروف الإنسانية ومآسي المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويبعدنا أكثر عما نتوق إليه جميعا من أمل في تحقيق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، وكما عبّرنا أمام المجلس في المناقشة الهامة بشأن تعزيز القانون الدولي (انظر S/PV.5474)، فإن عجز مجلس الأمن المتكرر عن التدخل في ما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية، لم يفاقم الصراع ويطيله فحسب، بل نجم عنه التشكيك في قوة القانون الدولي، ومصداقية المجلس في تنفيذ أحكام القانون الدولي بشكل منصف.

إننا نؤكد اليوم مرة أخرى أن الفرصة لا تزال سانحة أمام مجلس الأمن ليفرض دوره الحقيقي والمناسب، ويستخدم سلطته للتصدي لهذه المسألة من خلال اتخاذ تدابير مناسبة تستهدف وضع حد للخروقات الخطيرة المرتكبة، والأعمال العدوانية، وإنقاذ آفاق التوصل إلى تسوية سلمية على أساس

القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق التي اعتمدها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية. ونؤكد إيماننا بسلطة مجلس الأمن وقدرته، وبسيادة القانون الدولي ومشروعيته. ونود مرة ثانية، أن نعرب لأعضاء مجلس الأمن عن أملنا الكبير، وأمل الشعب الفلسطيني وقيادته، في أن يفي المجلس بواجباته ومسؤولياته، حتى ينقذنا جميعا من كارثة وقوع مزيد من الخسائر والمآسي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في المستهل، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على إدارتكم للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه. نعرف أنه كان شهرا مليئا بالأحداث وصعبا، وقيادتكم القديرة تستحق كل الثناء.

اسمحوا لي أن أشاطركم الحقائق بشأن آخر التطورات في الميدان. يوم الأحد في ٢٥ حزيران/يونيه، في الساعة ٣٠/٥ تقريبا، تسلل أعضاء من حماس، وآخرون من منظمات إرهابية شريكة، إلى إسرائيل قرب نقطة العبور مع قطاع غزة في كرم شالوم، عبر نفق عميق يمتد ٣٠٠ متر داخل الأراضي الإسرائيلية. وخلال هذا الهجوم قتل الإرهابيون الفلسطينيون جنديين إسرائيليين، وهما الملازم أول حنان باراك البالغ من العمر ٢٠ سنة، والرقيب أول بافل سلوتزكير، البالغ من العمر ٢٠ سنة أيضا. لقد اختطفوا جنديا واحدا، العريف غيلاد شاليت، البالغ من العمر ١٩ سنة، وأصابوا ثلاثة جنود آخرين بجروح. وأعلنت المنظمات الإرهابية، حماس، ولجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام عن مسؤوليتها عن الهجوم. وآخر هذه المنظمات منظمة جديدة إرهابية لم تكن معروفة من قبل.

وغيلاد شاليت يعتبر حاليا رهينة ومكان وجوده غير معروف. وفي نفس اليوم، اختطفت لجان المقاومة الشعبية مدنيا إسرائيليا عمره ١٨ سنة ثم أطلقت الرصاص عليه وقتلته، واسمه الياهو عاشري. لقد قتل يوم اختطافه واكتشفت القوات الإسرائيلية جثته في وقت متأخر من مساء الأربعاء.

لقد شنت هذه الهجمات الإرهابية الفلسطينية بعد أسابيع من ضبط النفس من جانب إسرائيل، إزاء العديد من محاولات الاختطاف وإطلاق صواريخ القسام دون انقطاع من قطاع غزة، استهدافا للمدنيين والمدارس والمنازل، مما روّع الأطفال وشل مدينة صديروت.

وكما تذكر المجلس، انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في آب/أغسطس الماضي، آملة في إيجاد فرصة لعملية السلام ولإعادة تنشيطها. وبدلا من ذلك، كان رد الفعل تفعيلا لقلق إسرائيل، أي تزايد الهجمات الإرهابية. واليوم غزة قاعدة للإرهاب، الذي تشجعه بنشاط حكومة حماس المنتخبة. إسرائيل تُهاجم كل يوم. لقد شن الإرهابيون هجمات انتحارية بالقنابل، وإطلاق نيران البنادق، وهجمات الطعن بالسكاكين، وإطلاق نيران صواريخ كاتيوشا والقسام، والانفجارات وهجمات بقنابل مولوتوف، وما إلى ذلك من صور الإرهاب. وقبل أسبوعين فحسب، هربت فتاتان صغيرتان لحسن الحظ من محاولة اختطاف أخرى. وهذا مجرد مثال واحد.

ومن صور الإرهاب الفلسطيني المستمر التي تستحق الذكر الإطلاق المتواصل لصواريخ القسام على الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، سقط أكثر من ٦٠٠ من صواريخ القسام على مدن إسرائيل وأرضها، وفي غضون الأسبوع الأخير فحسب، أطلق أكثر من ٥٠ صاروخا من غزة. وفي مدينة صديروت، وهي هدف دائم لنيران القسام، أصابت الصواريخ المنازل والمدارس وأماكن العبادة وجرح العديد من الناس، وتسببت

بجـراح مـن جـراء الـشظايا وبـصدمات وترويـع. والهـدف الواضـح لهـذه الهجمـات الـصاروخية هـو الرجـال والنـساء والأطفال – أي المدنيون الإسرائيليون.

سـيدتي الرئيـسة، أعـضاء مجلـس الأمـن: مـاذا يمكـن لعمد مواطني مدنكم أن يطلبوه من حكوماتكم؟ كيف يمكـن لحكومـاتكم أن تـرد علـى مثـل هـذه الأعمـال الإرهابيـة الصارخة؟

لقـد استمرت الاستفزازات الإرهابيـة العدوانيـة الـتي شـهدتها الأسـابيع الماضـية بـل الأشـهر الأخـيرة لـسبب واحـد وهي أنها مدعومة من الحكومة الفلسطينية الرسمية، وهي نظـام إرهابي ذو هدف لا يحيد عنه وهـو حرماننـا مـن أهـم حقوقنـا الإنسانية الأساسية. إن حمـاس ملتزمـة بإيديولوجيـة راديكاليـة عسكرية، وهي ماضية حتى في وقـت اجتماعنـا هـذه اللحظـة في ممارسة الإرهاب وترفض كل قواعد عملية السلام.

حمـاس أعلنـت هـذا الـشهر أنهـا ستنبذ وقـف إطـلاق الـنيران. إلا أن حملتـها الإرهابيـة لا تـزال دائمـا وأبـدا هـدفها الأول. ولم ندهش حينما أنهت وقفها النـار، بادئـة بالهجمـات الصاروخية مع شريكاتها من المنظمـات الأخـرى، قبـل إعلانهـا المخـادع بأسـبوع. وتأكـد هـذا الخـداع عنـدما علمنـا، يـوم الأحد الماضي، أنها كانـت تحفـر نفقـا عميقـا لمـدة شـهور كـي تتغلغل في إسرائيل.

لكـن حمـاس ليـست الوحيـدة في هـذا. إن الحقـائق الخطيرة في الشرق الأوسط يزيد من تأجيجها التعـاون النـشط والمباشـر بين سـورية وإيـران وحـزب الله وجماعـات الإرهـاب الفلسطينية، التي تؤلف محور الإرهاب.

إن الالتـزام الأول والأهـم لكـل دولـة هـو حمايـة مواطنيها. وكل عضو مـن أعضاء هـذا المجلس وهـذه المنظمـة يـتفهم هـذه المـسؤولية. وتقـوم الحكومـة علـى أسـاس حمايـة مواطنيها بالإضـافة إلى حفـظ الـسلم. هـذه المـسؤولية مكرسـة في أهم مبادئ القانون الدولي.

إن إسرائيل قلقة جدا حيال اختطـاف العريـف غـيلاد شاليت. وهذا أمر إنساني خطير. وكدولـة ذات سـيادة، فمـن واجبنا أن نعمل كل ما يمكن عمله لتحقيق عودته سالما.

ومن لحظة وصـول التقـارير الأولى باختطـاف غـيلاد، لم تـأل إسـرائيل جهـدا في استكـشاف واسـتنفاد كـل الـسبل الدبلوماسية، وأعطـت الـرئيس عبـاس علـى وجـه خـاص كـل الفرص لتأمين عودته سالما، وهو أمر يجب النظر إليه كاختبـار لقيادتـه. وحـتى في دمـشق، حيـث يقـيم خالـد مـشعل، قائـد حماس، مقر قيادته ويتواصل مع نظام الأسـد، سُـلمت رسـائل هامة عديدة بغية التأثير في عودة العريف شاليت سالما. وواقـع الأمر أن العديد من القادة في منطقتنا متفقون علـى أن مـشعل هو مفتاح تسوية هذه الكارثة الإنسانية.

رغمـا عـن هـذا، لم تثمـر الجهـود الدبلوماسـية حـتى الآن. وبمـرور كـل سـاعة، يـزداد الخطـر علـى حيـاة غـيلاد وراحته ويـصبح إنهـاء هـذه الأزمـة أكثـر إلحاحـا. واسمحـوا لي بتذكير أعضاء المجلس بما تفتقـت عنـه نتـائج حـالات مماثلـة في إسـرائيل وفي غيرهـا مـن البلـدان، حيـث اختطـف وعـذب بوحشية وذبح ونحر الجنود والصحافيون والعـاملون بالأعمـال الإنسانية والمدنيون.

وإسرائيل، شأنها في ذلك شـأن أيـة حكومـة مـسؤولة أخرى لا تستطيع السكوت على حالـة يكـون فيهـا مواطنوهـا رهائن لجماعة إرهابيـة مثـل حمـاس. وأود أن أؤكـد للمجلـس أننـا لم ننـسحب في قطـا ع غـزة لكـي نعيـده إلى حمـاس. لـيس هذا في صالحنا الأخلاقي أو الأمني أو المالي أو أي نـوع آخـر. وموقفنـا الآن هـو أن وجـود الجـيش الإسـرائيلي محـصور في منطقة صغيرة جدا في جنوبي غزة، وأمامه هـدف واحـد وهـو منـع تهريـب العريـف شـاليت خـارج قطـا ع غـزة علـى أيـدي

خاطفيه الإرهابيين. ولذا فإن العملية العسكرية الدائرة الآن هي ذات طبيعة محددة ونطاق محدود. ليس الهدف هو العقاب أو الانتقام. وتبذل إسرائيل كل جهد للإقلال من أي ضرر للمدنيين الفلسطينيين. والحقيقة أن وزير الدفاع، أمير بيريتس، أعلن قبل ساعة أن إسرائيل تتخذ خطوات فورا للتخفيف من المعاناة الإنسانية على الأرض في غزة.

إن الإرهاب الدولي هو أكبر تحد للسلم والأمن الدوليين. ولا يزال في إسرائيل أكبر عقبة كأداء أمام سلام مواطنينا وأمنهم، لقد كان واجبنا إزاء مجابهة هذا الخطر هو الذي قاد جهودنا حتى قبل إنشاء إسرائيل.

إن هدفنا من وراء هذه المهمة العسكرية يتطابق مع حقنا المشروع في العيش في أمن. وفي ضوء تصعيد الإرهاب الفلسطيني، قررت إسرائيل أيضا أن تضاعف جهودها للقبض على النشطاء المسؤولين عن الهجمات الإرهابية وذلك لمحاكمتهم وإحضارهم أمام العدالة. ولن تقبل إسرائيل الإرهاب حتى ولو توارى وراء العناوين السياسية. وعلى العالم أن يرى في أولئك الذين يستهدفون الأبرياء عامدين متعمدين من هم بالضبط الإرهابيون. وينبغي ألا تخدعنا حللهم وربطات أعناقهم، علينا أن نسمع ما يقولون ونتمعن فيما يفعلون.

لقد تحققت أسوأ مخاوفنا بصدد منظمة إرهابية تأخذ مقاليد الحكم من السلطة الفلسطينية، وهذا أمر محزن. والآن يشهد العالم حماس على حقيقتها. وتعيد التطورات الخطيرة هذا الأسبوع تأكيد أهمية السياسة التي اعتمدها المجتمع الدولي عقب الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، وخاصة الشروط الأساسية الثلاثية التي طالب الحكومة الفلسطينية بقبولها إذا ما كان لها أن تُعتبر شريكا سياسيا مشروعا. ولذا فمن الضروري أن يستمر المجتمع الدولي في الالتزام بصرامة بهذه السياسة. ولا ينبغي أن يخدع بأية صياغات فلسطينية غامضة تعجز عن إيضاح التزام غير مشروط بكل من هذه الشروط الثلاثة.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاه الخطير الذي اتخذته الأحداث الأخيرة في المنطقة. غير أن المسؤولية عن تلك التطورات تقع كلية على عاتق حماس، التي ارتكبت هذه الجرائم، ورئيس السلطة الفلسطينية، الذي لم يستطع وقف انطلاق الإرهاب من أراضيه. ونحث المجتمع الدولي على الاستمرار في ممارسة كل الضغط السياسي الممكن على السلطة الفلسطينية وعلى منظمة حماس الإرهابية، بما في ذلك أعضاؤها ومؤيدوها في دمشق، من أجل ضمان إطلاق سراح غيلاد شاليت ووضع حد في النهاية لاستخدام الأراضي الفلسطينية قاعدة للعمليات الإرهابية. إن التزامنا الجماعي بمكافحة الإرهاب وتمكين الملتزمين بالسلام لا يقبل بأقل من ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذّكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأحث بشدة الوفود التي لديها بيانات طويلة على تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عندما تتكلم في القاعة.

السيد البدر (قطر): أشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة الطارئة حول الحالة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية. والشكر موصول إلى السيدة أنجيلا كين، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس اليوم.

خلال اليومين الماضيين قامت القوات العسكرية الإسرائيلية بشن حملة عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة، اشتملت على قصف جوي واجتياح عسكري أرضي، وأدت إلى تدمير واسع للبنى التحتية، بما في ذلك الاستهداف المعتمد للجسور والجامعات، وتدمير محطات الطاقة

الكهربائية، مما أدى إلى شل الحياة اليومية. وأُغلق قطاع غزة بالكامل من جميع منافذه البرية والبحرية، فضلا عن السيطرة على المجال الجوي، ليصبح نحو مليون ونصف مواطن فلسطيني معزولين عن العالم الخارجي بالكامل. هذا إلى جانب تقييد تحرك المواطنين في القطاع، ومنع حركة البضائع ما أدى إلى حالة خنق اقتصادي للقطاع بأكمله ونقص شديد في المنتجات الغذائية بما في ذلك صعوبة الحصول على ماء الشرب.

وأُغلق أيضا معبر بيت حانون، المخصص لعبور العاملين في المنظمات الدولية المختصة بالإغاثة الإنسانية، مما شكل إعاقة متعمدة لوصول المساعدات الإنسانية. وتحلق الطائرات الإسرائيلية على ارتفاع منخفض خارقة جدار الصوت، بهدف وحيد هو ترويع السكان المدنيين وإرهابهم. واعتقلت قوات السلطة القائمة بالاحتلال أربعة وستين من رؤساء البلديات وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ووزراء الحكومة الفلسطينية. ويمثل هؤلاء نحو ثلث أعضاء الحكومة المنتخبة.

إن تلك الحملة العسكرية لا تتناسب بحال من الأحوال مع الهدف المعلن لها، بل تشكل اقتصاصا من المدنيين الفلسطينيين، وتدميرا للممتلكات والأهداف المدنية، التي أبعد ما تكون عن الأهداف الحربية، ولا تساهم في الأنشطة العسكرية. وتشكل هذه الإجراءات عقابا جماعيا، وهي إجراءات محظورة وفقا للمادة ٤٣ من اتفاقية جنيف الرابعة.

وليست هذه الممارسات الأخيرة سوى حلقة في سلسلة سياسات التصعيد التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية والتي تضر بالشعب الفلسطيني، وتشمل سياسة الاغتيالات خارج نطاق القضاء في مناطق التجمعات السكانية بلا مبالاة، وفرض الحصار والقيود على الحركة.

إن تلك الممارسات الإسرائيلية غير المسؤولة تشكل انتهاكا للمواثيق الدولية، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة، وخرقا لقواعد القانون الدولي ولقانون حقوق الإنسان، كما أنها لن تؤدي إلا إلى استمرار وتصعيد دوامة العنف التي تحيق بالمنطقة؛ وإجهاض خارطة الطريق والقضاء على أي فرصة للسلام في الشرق الأوسط. ويؤكد على ذلك التحليق الجوي الاستفزازي الذي اخترق به الطيران الإسرائيلي أجواء دولة عربية مجاورة ذات سيادة.

لذا فإنه يتوجب على المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن، المسؤول عن الأمن والسلام الدوليين، أن يضطلع بدوره لوقف هذه الانتهاكات.

في الأسبوع الماضي عقدنا مناقشة مفتوحة حول تعزيز القانون الدولي وسيادة القانون وصون السلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.5474). وهذا الأسبوع عقدنا مناقشة مفتوحة حول حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (انظر S/PV.5476). وقد استمعنا إلى تأكيد جميع من يجلس اليوم في هذه القاعة على أهمية هذين الموضوعين. ونرى اليوم إحدى الدول الأعضاء تضرب بعرض الحائط المبادئ التي أكدنا على أهميتها بالأمس القريب. وهذا ما يمثل اختبارا لمدى مصداقية وعزيمة مجلس الأمن فيما يتعلق بتلك الالتزامات. وإن لم يتخذ المجلس خطوات صارمة مناسبة لمعالجة الوضع، سيؤدي ذلك إلى الاستخفاف بعواقب إجراءات مجلس الأمن بالنسبة للقانون الدولي وحماية المدنيين.

إن حق إسرائيل في الدفاع عن حياة وأمن مواطنيها ليس موضع جدل. ولكن يجب ألا تكون حياة جندي واحد على حساب شعب بأكمله. وإذا أخذنا بهذا النهج وهذا التعامل كمبدأ في العلاقات الدولية، يجد العالم نفسه مقبلا على كارثة حقيقية.

أخيرا، نكرر التأكيد على إيمان دولة قطر بأن العملية السلمية لا بد أن تستمر، وأنه يتوجب على جميع الأطراف نبذ العنف، واحترام قرارات المجتمع الدولي وفي مقدمتها التمسك بخارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدلي الممثل الدائم للنمسا بعد قليل ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، وأعلن تأييدي له تماما. وأود أن أدلي ببضعة تعليقات إضافية.

تشعر فرنسا ببالغ القلق إزاء تطورات الحالة في الشرق الأوسط. وبينما نسلم بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، ندعو إلى ممارسة أقصى ضبط النفس في العمليات الإسرائيلية الجارية وخاصة لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين. ونعيد التأكيد على أولوية الطرق الدبلوماسية للتوصل إلى إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي. وندعو إلى وقف الغارات الإسرائيلية في غزة وفي المنطقة ”A“ في الضفة الغربية بأسرع ما يمكن لتيسير الحد من العنف في المنطقة.

ومن الضروري أن تتخذ السلطة الفلسطينية عاجلا كل التدابير اللازمة لوقف إطلاق القذائف وجميع أعمال العنف ضد إسرائيل ومواطنيها. وعلاوة على ذلك، نحن ندين قتل المستوطن الإسرائيلي الصغير السن الذي اختطف في الضفة الغربية. ونعيد التأكيد على أنه يجب على الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس الالتزام بالمبادئ الثلاثة التي وضعتها المجموعة الرباعية: نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الصكوك والالتزامات الدولية. ولكن من الضروري أيضا حماية السلطة الفلسطينية كمؤسسة وضمان إمكانية الحوار والتفاوض في المستقبل.

إن اعتقال إسرائيل لأعضاء الحكومة والمجلس التشريعي وغيرهم من القادة السياسيين الفلسطينيين يشكل تهديدا مباشرا لوجود المؤسسات الفلسطينية نفسها. ولذلك ندعو إلى إطلاق سراحهم.

وكما قال الأمين العام، من الضروري أن تتخذ جميع الأطراف التدابير العاجلة التي تهدف إلى إنهاء التصعيد. ومن المحتمي إعادة تهيئة الظروف المؤدية إلى استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية منصفة وعادلة ودائمة قائمة على أساس القانون، تسمح للشعب الإسرائيلي والفلسطيني والدولتين الإسرائيلية والفلسطينية بالعيش في سلام وأمن في نهاية المطاف.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعبر عن امتنانه لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيمكم هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. ونود أن نشكر السيدة كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية، على المعلومات التي أبلغتنا بها.

مرة أخرى، تضطرنا الحاجة الملحة إلى النظر في وضع بالغ الخطورة، ألا وهو الوضع في فلسطين. لقد كان خطف جندي إسرائيلي في أعقاب عملية مغاوير استهدفت مرفقا عسكريا إسرائيليا هو الشرارة التي أطلقت هذه المواجهة. ولنا أن نتساءل عن الأسباب والدوافع الحقيقية وراء ذلك العمل، أو حتى عن توقيت حدوثه في سياق حساس مثل الوضع الإسرائيلي - الفلسطيني المثير للتراع، والذي يصعب التحكم فيه لفرط حساسيته - والأكثر غرابة من ذلك حينما ننظر في هذا الوضع مؤخرا، نرى أن بعض التطورات الإيجابية إلى حد ما قد هدأت من روعنا قليلا في ذلك الصدد.

وأشير هنا إلى المحادثات التي جرت في ما بين الفلسطينيين بين فتح وحماس، والتي أدت إلى تحقيق بعض التقدم، إلى الحد الذي قد يتكلم فيه المرء عن أمر واقع، وهو اعتراف ضمني بإسرائيل من جانب الحكومة الفلسطينية

الحالية. كما أشير أيضا على الأقل إلى الإعلان عن استئناف تدريجي للمساعدات المالية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية من الشركاء الدوليين. والأهم من ذلك، كان هناك موضوع العودة إلى خارطة الطريق نتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها الأطراف، وبخاصة الرئيس عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت. وشاركت مصر وأطراف دولية أخرى في تلك الجهود. ونثني على مساعيهما الحميدة واستعدادهما لتقديم المساعدة.

ولا يستطيع بلدي إلا أن يستنكر اتخاذ أي موقف عدواني قد يضعف، في ذلك السياق، فرص تحقيق السلام وسيادة القانون، بينما يزيد فرص تفاقم التوترات والأزمات. لذلك لا يمكن الموافقة على خطف واحتجاز الجندي الإسرائيلي على أيدي الجماعات الفلسطينية التي أعلنت مسؤوليتها عن ذلك، إنه عمل مؤسف لا يمكننا أن نشجعه بأي حال من الأحوال.

وقد وجدت إسرائيل في هذا العمل ذريعة كي تنفذ عملياتها العسكرية غير المتناسبة، التي ترتب عليها بشكل لا يحتمل تفاقم الحياة المحفوفة بالمزيد من المخاطر للشعب الفلسطيني الذي يحرم اليوم بشكل كبير من المياه والكهرباء ويتعرض للإرهاب الرسمي الحقيقي.

لقد وصف المتكلمون السابقون، بمن فيهم ممثلا فلسطين وقطر، بالفعل كيف أن الأعمال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي تمثل انتهاكا للقانون الإنساني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويمتد سخطنا إلى عملية إلقاء القبض على المسؤولين والوزراء والبرلمانيين الفلسطينيين واحتجازهم، وهي عملية تهزأ بالمؤسسات الشرعية للسلطة الفلسطينية.

وفي هذه المرحلة، نود أن نناشد جميع الأطراف أن تواصل بمساعيها الحميدة إيلاء الأولوية لتحقيق أهداف السلام في إطار خارطة الطريق، حتى تتمكن منطقة الشرق الأوسط من الالتزام بالسير على درب تحقيق التسوية السلمية، ونأمل أن تنبذ مرة واحدة والى الأبد استخدام العنف كوسيلة لتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن ذلك هو كل ما نريد أن نقوله في هذه المرحلة. ونعرب عن الأمل في أن يقدم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى أقصى حد ممكن، دعمه للجهود التي يبذلها الأفراد والمؤسسات ذوو النوايا الحسنة الذين يقفون على أهبة الاستعداد لمساعدة إسرائيل وفلسطين على العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية): (تكلم بالانكليزية): إننا ندرك جميعا خطورة الوضع السائد في الشرق الأوسط. اسمحوا لي أن أذكر أنه ينبغي أن يكون أول وأهم أهدافنا هنا في مجلس الأمن تجنب اتخاذ أية خطوات قد تزيد بشكل غير متوقع من حدة التوترات في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أنه ينبغي أن نخطو بحذر قبل إبداء أية ملاحظات، ناهيك عن إصدار بيان رسمي، بالنظر إلى تعقد الحالة. وينبغي ألا نقوض المصداقية المحدودة للمجلس بالاشتراك في مناقشات وخطب لمجرد القيام بذلك. إن هذه الممارسات تقوض الأمم المتحدة بوجه عام وتقدم دليلا لهؤلاء الذين يقولون إن الأمم المتحدة مجرد كلام بلا أفعال.

وتدعو الولايات المتحدة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط من قبل حماس عن العريف غيلاد شاليت من قوات الدفاع الإسرائيلية. وذلك هو أفضل سبيل لتحقيق هدفنا المشترك للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية. ولا يمكن التسامح مع الإرهاب من أي نوع، وهو ما يمثله ذلك العمل بشكل واضح، ويجب على المجتمع الدولي أن يقف متحدا في مواجهته. إن عملية الهجوم وخطف الرهينة التي قامت بها حماس في الأسبوع الماضي نتجت عنها هذه الأزمة، وما زال رفض حماس الإفراج عن الرهينة يضر بالفلسطينيين الأبرياء.

كما ندين القتل الوحشي للمواطن الإسرائيلي ذي الثمانية عشر ربيعا، إلياهو آشيري، ونتقدم إلى أسرته بخالص العزاء.

وبمجرد الإفراج الآمن وغير المشروط عن العريف شاليت، نأمل أن تتمكن الأطراف في المنطقة من مواصلة مناقشاتها بشأن أفضل السبل التي يلزم اتباعها للتقدم صوب إرساء السلام الدائم. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن من الشروط الأساسية المسبقة لإنهاء الصراع أن تنهي كل من حكومة سورية وحكومة إيران الدور الذي تقومان به كدولتين راعيتين للإرهاب، وأن تدينا إدانة قاطعة الأعمال التي تقوم بها حماس، بما في ذلك عملية الاختطاف هذه.

وفي حين نحث على استتباب الهدوء في المنطقة ينبغي لنا أن ندرك أننا ما كنا لنتواجد هنا الآن لولا دعم سورية للإرهابيين وإيوائها لهم. ونهيب بالرئيس الأسد أن يقدم دعمه للجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى حل لهذا الوضع والخطوة الأولى المهمة في ذلك الصدد التي يتعين على سورية اتخاذها هي إلقاء القبض على خالد مشعل، وهو إرهابي دولي معروف وعضو في حركة حماس، وإغلاق مختلف مقار الإرهابيين في دمشق. وبالإضافة إلى ذلك، نهيب بسورية أن توقف تمويل الإرهابيين وأن توقف التعاون مع دول أخرى تمول الإرهاب، مثل إيران.

وفي الوقت ذاته، تقع على حكومة السلطة الفلسطينية المسؤولية عن وقف جميع أعمال العنف والإرهاب والامتثال للمبادئ التي أعلنتها اللجنة الرباعية، وهي: نبذ الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الالتزامات والاتفاقات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق.

ونناشد قادة حماس الحاليين والسلطة الفلسطينية تقديم كامل الدعم لتلك المبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية وتنفيذها. وتتمثل إحدى الخطوات الفورية الهامة في ذلك الصدد في ضرورة أن تكفل حماس الإفراج الآمن وغير المشروط عن العريف شاليت.

ولاحظت مجموعة الثمانية أمس قلقها حيال احتجاز أعضاء السلطة الفلسطينية والسلطة التشريعية المنتخبين. ونناشد كل الأطراف تفادي الأفعال التي من شأنها تصعيد هذه الحالة أو إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء، بينما نسلّم بحق إسرائيل التام في الدفاع عن نفسها وعن أرواح مواطنيها.

وخلال فترة هذه الأزمة، نحث على إيلاء اهتمام وثيق للاحتياجات الإنسانية لأبناء غزة والعمل على ضمان تلبية تلك الاحتياجات على وجه السرعة.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للسيدة كين على إحاطتها الإعلامية.

يشعر الاتحاد الروسي بالقلق العميق إزاء التطورات الجديدة والخطيرة في قطاع غزة. وأضحى الوضع في المنطقة، وفي العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وفي عموم الشرق الأوسط الآن خطيرا جدا بصورة متزايدة. فهو يتطلب إجراء عاجلا إضافيا لمنع حدوث مزيد من زعزعة الاستقرار وعلى جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس، والحصافة وتدرك الحالة الخطيرة التي بلغتها.

ويمكن أن تسفر عمليات عسكرية واسعة النطاق تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية في قطاع غزة عن خسائر بليغة في صفوف السكان المدنيين وتعقّد احتمالات التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية إسرائيلية – فلسطينية تعقيدا خطيرا.

ومن أجل تفادي تصعيد الأزمة، يهيب الوفد الروسي بالقيادة والسلطة الفلسطينية اتخاذ تدابير حاسمة لكبح جماح المتطرفين، ووقف هجمات الإرهابيين، والهجمات على مواطنين إسرائيليين وقصف الأراضي الإسرائيلية

بصواريخ القسام. ولكن ما هو أهم من ذلك، لابد من إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير.

ويجب أن تفهم كل الحركات الفلسطينية أن أي تدهور في الحالة لن يؤدي سوى إلى إلحاق الضرر بتنفيذ التطلعات الوطنية للفلسطينيين. وبالطبع لابد أن تجد إسرائيل من جهتها، سبيلا لاستقرار الأوضاع. وبلا ريب أن لإسرائيل حقا وواجبا إزاء حماية أرواح المدنيين وأمنهم. لكن لا يسعها أن تفعل ذلك على حساب عواقب وخيمة للسكان المدنيين الفلسطينيين من خلال إنزال العقوبات الجماعية بسكان غزة ومناطق أخرى في فلسطين.

ومن غير المقبول بتاتا، تحت ذريعة ممارسة الضغط على المتطرفين، انتهاك حدود بلدان أخرى في المنطقة، ومجالاتها الجوية وفي هذه الحالة حدود سوريه ومجالها الجوي ونشعر بالقلق خصوصا إزاء احتجاز إسرائيل لوزراء في الحكومة الفلسطينية ونواب من المجلس التشريعي. فهؤلاء الأشخاص حصلوا على ولاياتهم نتيجة لانتخابات مستقلة وديمقراطية في سياق عملية تنمية الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، التي يوجد بشأنها اتفاق دولي كبير.

ولا ترى روسيا إلا مخرجا واحدا للحالة الراهنة يتمثل في وقف المقاومة عن طريق استخدام القوة وتحقيق تسوية سياسية عن طريق المفاوضات. أما البديل الوحيد فهو مزيد من زعزعة الحالة في المنطقة، وسيكون ذلك خطيرا للغاية وسينتشر بلا شك.

ونقلق قلقا عميقا من جرّاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، فلم تتدهور الحالة إلا نتيجة لتفاقم الوضع هناك. ونحتاج بأسرع وقت ممكن إلى الشروع في العمل بطريقة عملية بشأن تنفيذ الآلية الدولية المؤقتة التي أقرتها المجموعة الرباعية وهي تتألف من وسطاء دوليين وتنفيذ تلك الآلية لتقديم مساعدات إلى أبناء الشعب الفلسطيني بمشاركة المانحين مشاركة فاعلة.

ويجب علينا أولا وقبل كل شيء كفالة تزويد غزة بالطاقة والأدوية بلا انقطاع. وستواصل روسيا عبر اتصالاتها مع الإسرائيليين والفلسطينيين مساعيها لحث الطرفين على الالتزام بالمواقف التي أقرتها المجموعة الرباعية. وجرت مناقشة ذلك بالفعل في اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمانية في موسكو، بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه حيث تم الاتفاق على موقف تضامني مماثل.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا، نود أن نشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيدة كين على إحاطتها الإعلامية.

وحيث أن سلوفاكيا تؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سأقتصر في بياني على الملاحظات التالية.

نقلق قلقا عميقا إزاء تفاقم التوترات مؤخرا واندلاع العنف في غزة فضلا عن اتساع التدهور في الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط. ولذا، نهيب بكل الأطراف ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وفعل كل ما هو ممكن من أجل تهدئة الوضع ودرء المزيد من التصعيد الخطر، الذي لن يسفر سوى عن المعاناة والخسائر في الأرواح.

ونحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ كل التدابير اللازمة وبذل كل جهد ممكن في سبيل العثور على الجندي الإسرائيلي المختطف والإفراج عنه ومنع شن المزيد من الهجمات العسكرية والإرهابية على إسرائيل، و لا سيما إطلاق الصواريخ ضد مراكز السكان الإسرائيليين. ونؤيد قيادة الرئيس محمود عباس وجهوده الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف، ونأمل أن تتعاون الحكومة الفلسطينية معه تحقيقا لهذه الغاية.

ونـدين أيـضا بـشدة مقتـل المـواطن الإسـرائيلي المـدني الشاب مؤخرا الذي كـان قـد تعـرض للاختطـاف. وفي ذلـك الصدد، نهيـب بالـسلطة الفلـسطينية اتخـاذ تـدابير فوريـة لوضـع نهايـة لأعمـال العنـف والأعمـال الإرهابيـة والالتـزام بالمبـادئ الثلاثة التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وبالنـسبة لإسـرائيل، وعلـى الـرغم مـن اعتقادنـا أنهـا تمتلك حق الدفاع عن النفس ضد الإرهاب ومرتكبيه، وعلـى الـرغم مـن تفهمنـا لجزعهـا إزاء سـلامة جنـديها المخطـوف ورغبتها في الإفراج عنه بسرعة وسلامة، نـشدد علـى ضـرورة أن تكون تدابير إسرائيل واستجاباتها متناسبة دائمـا وضـرورة فعل كـل شـيء لتفـادي أيـة خـسارة في أرواح الأبريـاء فـضلا عن إلحاق الدمار بالهياكـل الأساسية المدنية ولـدرء مزيـد مـن التـوتر في الحالـة الإنـسانية. ونهيـب أيـضا بإسـرائيل ممارسـة أقـصى قـدر مـن ضـبط الـنفس في مـا يتعلـق بـالتحليق فـوق الأراضي السورية.

وننتـهز هـذه الفرصـة لإعـادة تأكيـد دعمنـا لتـسوية عادلة، وشاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط استنادا إلى كـل قـرارات مجلـس الأمـن ذات الـصلة والمفاوضـات بـين الطـرفين. ونحـث كـلا الجـانبين علـى العـودة إلى حـوار بنّـاء واتخاذ تـدابير ملموسـة ترمـي إلى بنـاء الثقـة المتبادلـة والائتمـان وتعزيزهما.

وختامـا، أود التـشديد مجـددا علـى أنـه لا يمكـن أن يكـون هنـاك حـل عـسكري للـتراع الإسـرائيلي الفلـسطيني. ويتمثل السبيل الوحيد لتحقيق تسوية شـاملة ودائمـة للصراع في إجراء مفاوضات سلمية تفضي إلى حل قائم على الـدولتين وفقا لخارطة الطريق.

الـسير إمـير جـونز بـاري (المملكـة المتحـدة) (تكلـم بالانكليزيـة): أسـوة بـالآخرين، أود الإعـراب عـن الامتنـان للأمين العام المساعد، كين على إحاطتها الإعلامية.

وبدايـة، أود تأييـد البيـان الـذي سيدلي بـه بعـد قليـل الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتـشعر المملكـة المتحـدة، مثلـها مثـل غيرهـا، بعميـق القلـق إزاء الحالـة الراهنـة الحاصـلة في غـزة، ولا سـيما إزاء التصعيد في أعمال العنف، ولهـذا نحـث الطـرفين كليهمـا علـى التحلي بأكبر قدر مـن ضـبط الـنفس. وتتمثـل الأولويـة الملحـة في القيـام فـورا، وبـدون شـروط، بـإطلاق سـراح العريـف شاليت. فهذا من شأنه أن يحقق مصالح الجميع.

ونحن ندين قتـل الجنـديين الإسـرائيليين في عطلـة نهايـة الأسـبوع وقتـل إليـاهو أشـيري، ولكـن مـن المهـم أن تتقيـد إسـرائيل بالقـانون الـدولي. وينبغـي لهـا أن تـسعى إلى تجنـب إحداث خسائر في صفوف المـدنيين، وأي إجـراء يـضيف إلى معاناة الشعب الفلسطيني. وكما ذكر وزراء خارجية مجموعـة الثمانية في موسكو بالأمس فإن ''احتجـاز الأعـضاء المنتخـبين في الحكومـة الفلـسطينية وفي الهيئـة التـشريعية الفلـسطينية يـثير بـالغ القلـق''. وينبغـي إعطـاء المحتجـزين كامـل حقـوقهم القانونية.

والأهـم مـن ذلـك كلـه، أنـه ينبغـي الـسماح للسياسـة بـأن تتغلـب علـى العنـف. وينبغـي بـذل الجهـود لزيـادة فـرص التوصـل إلى حـل دبلوماسـي للحالـة الراهنـة. ونحـث جميـع الأطراف على التماس سبيل للعودة إلى المفاوضـات، الـتي هـي أفضل طريـق لكفالـة التوصـل إلى سـلم دائـم واسـتعادة الهـدوء للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ونتشاطر الشواغل المعرب عنها إزاء الحالة الإنـسانية، ونلاحظ أن إسـرائيل تخطـط لاتخـاذ خطـوات فوريـة لتخفيـف حـدة تلـك الحالـة. وينبغـي إيـلاء الأولويـة لاسـتعادة الإمـداد بالكهرباء والمياه، وفتح السبيل أمام المنظمات الإنسانية.

وفي ظـل هـذه الـشواغل الإنـسانية. قـد يكـون مـن المناسب ذكر شيء عـن التقـدم المحـرز في إنـشاء الآليـة الدوليـة

المؤقتة. وقد أكدنا مرارا رغبة المملكة المتحدة في تقديم المساعدة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني. فنحن لا نستهدف معاقبة الفلسطينيين على الطريقة التي أدلوا بها بأصواتهم، ولكننا لسنا أيضا على استعداد لأن ننفق أموالنا عن طريق سلطة فلسطينية تقودها حماس، وما زال يتعين عليها أن تبدي الالتزام بالمبادئ الثلاثة للمجموعة الرباعية. ولهذا تصدرت المملكة المتحدة الجهود الدولية للتوصل إلى سبل أخرى لمساعدة الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق إنشاء الآلية الدولية المؤقتة.

وعقب موافقة المجموعة الرباعية في ١٧ حزيران/يونيه، أصبح لدى المفوضية الأوروبية أفرقة على أرض الواقع تسعى إلى إنشاء تلك الآلية. وتركز المفوضية بصفة خاصة على توفير مخصصات للعاملين في الحقل الصحي على خط المواجهة، وتتوقع تقديم أولى هذه المدفوعات في أواسط تموز/يوليه. وتقوم الآلية بالفعل بدفع عدد من فواتير المرافق العامة. أما عن الأجزاء الأخرى في الآلية، وهي دفع الأموال اللازمة للوازم الصحية والضمان الاجتماعي لأشد الفلسطينيين فقرا، فتقوم المفوضية والبنك الدولي بإنشائها على سبيل الاستعجال.

وأخيرا، أود أن أكرر وجهة النظر البريطانية الراسخة وهي أن العودة إلى المفاوضات تمثل أفضل سبيل لضمان السلم الدائم. فمن الجلي أن المفاوضات هي أفضل سبيل لتحريك العملية إلى الأمام. وإن من مهام المجتمع الدولي ومسؤولية هذا المجلس تشجيع المفاوضات وتهيئة أفضل الفرص لنجاحها. ولا يمكننا أن نفعل ذلك في الوقت الذي يستمر فيه العنف بمستواه الحالي، وفي الوقت الذي يرفض فيه أحد الأطراف قبول حق الطرف الآخر في الوجود.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الأمينة العامة المساعدة كين على إحاطتها الإعلامية.

تثير الحالة التي تحيط بفلسطين وإسرائيل تحديات هامة في هذه المرحلة. ويجب أن تمارس الأطراف المعنية جميعها أقصى قدر من ضبط النفس من أجل تجنب زيادة تصعيد الحالة.

وتشعر اليابان بعميق القلق إزاء تردي الحالة نتيجة لأعمال العنف الأخيرة التي تقوم بها المجموعات المتطرفة الفلسطينية، والعمليات العسكرية التي تجريها قوات الدفاع الإسرائيلية أساسا في قطاع غزة. ونطلب إلى حكومة السلطة الفلسطينية إنهاء أعمال العنف التي تضطلع بها المجموعات المتطرفة الفلسطينية، بما فيها الهجمات بالصواريخ، وبذل كل جهد ممكن لكفالة الإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي المختطف في ٢٥ حزيران/يونيه.

وفي ذلك الصدد، ما برحت اليابان تسعى إلى اتخاذ إجراء فوري في هذه الناحية من خلال أمثلة شتى. فعلى سبيل المثال، ناشد السيد تاتسو أريما المبعوث الخاص لحكومة اليابان بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، الرئيس عباس، في ٢٦ حزيران/يونيه، أن يبذل جهوده لحل هذه المسألة.

وتطلب اليابان إلى حكومة إسرائيل، بصفة خاصة، أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس. ونحث بقوة الحكومة الإسرائيلية على تجنب الإجراءات التي تتسبب بحدوث خسائر بين المدنيين الفلسطينيين، وتلك التي تؤدي إلى تدمير الهياكل الأساسية المدنية، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومن ثم التأثير مباشرة على الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين. ويمثل احتجاز الأعضاء المنتخبين في الحكومة الفلسطينية والهيئة التشريعية الفلسطينية مدعاة للقلق الشديد.

وتعرب اليابان أيضا عن أسفها إزاء تحليق الطائرات العسكرية الإسرائيلية فوق الأراضي السورية، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة.

وتشعر اليابان بعميق القلق إزاء الأثر السلبي لتردي الحالة على الجهود التي ستبذل مستقبلا من أجل السلام. وفي الوقت نفسه، نأمل بقوة أن تهدأ الحالة وأن تسود بيئة مؤاتية لإجراء مفاوضات للسلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب اليابان بالوعود المقدمة من رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس في الأسبوع الماضي بإجراء مفاوضات؛ وتؤيد اليابان الجهود التي يبذلها الرئيس عباس لتحريك عملية السلام إلى الأمام. ونتوقع أيضا من إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي قد يستبق الحكم على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالمركز النهائي.

ونشعر بالقلق إزاء زيادة تفاقم الحالة الإنسانية في فلسطين. ونكرر في هذه المرحلة الحرجة تأكيد أهمية أن يواصل المجتمع الدولي، بما فيه إسرائيل، تقديم المساعدة الإنسانية واتخاذ التدابير اللازمة لذلك الغرض.

وقبل سنة، عندما زار الرئيس عباس اليابان، أعلن رئيس الوزراء كويزومي عن صفقة للمساعدة تبلغ في مجموعها ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار في القريب العاجل لدعم جهود الرئيس للسلام ولتحقيق رفاهة الشعب الفلسطيني. وتم حتى الآن صرف ما يقرب من ٨٠ في المائة من المبلغ المتعهد به. وستتناول اليابان، بصفتها واحدا من المانحين الرئيسيين لفلسطين، مسألة تحسين الحالة الإنسانية بطريقة مناسبة. إلا أن من الأهمية الأساسية أن تستأنف الحكومة الإسرائيلية على نحو تام تحويل عائدات الضرائب والجمارك إلى السلطة الفلسطينية، من أجل تحسين الحالتين المالية والإنسانية في فلسطين.

وفي الختام، أعلنا يوم الأربعاء الماضي أن رئيس الوزراء كويزومي سيقوم بزيارة إلى إسرائيل، وفلسطين، والأردن، مباشرة قبل مؤتمر القمة القادم لمجموعة الثمانية، إن سمحت الحالة بذلك. وسيجري رئيس الوزراء، في أثناء زيارته، محادثات مع نظرائه لالتماس السبل لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام عن طريق المفاوضات، وتشجيع القادة المعنيين على الاضطلاع بدور استباقي في ذلك المسعى.

السيدة تاج (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): نود أن نشكر الأمينة العامة المساعدة أنجيلا كين على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لاستكمال المعلومات عن الحالة في الشرق الأوسط.

ونشعر، مثلنا مثل الوفود الأخرى، بالقلق العميق إزاء التطورات الأخيرة الحاصلة في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة. وتمثل زيادة أعمال العنف في الأيام الثلاثة الماضية، على إثر قيام الجناح العسكري لحماس باختطاف جندي إسرائيلي، حالة تدعو إلى الأسف العميق. ومن الواضح أن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة بسبب اختطاف هذا الجندي يستهدف إقناع الفلسطينيين بتسليمه. وإن من حق إسرائيل أن تدافع عن شعبها، ولكنه كان ينبغي لها بدلا من الدخول في هذه الإجراءات العسكرية الواسعة، أن تعطي فرصة للحوار. ذلك أن نتيجة الهجوم بحثا عن الجندي المختطف تضر بالسكان المدنيين الفلسطينيين على نحو غير متناسب.

وكان من نتيجة الإجراءات الإسرائيلية أن أصبح جزء كبير من غزة المأهولة بأكثر مما ينبغي من السكان بدون مياه ولا كهرباء ولا وقود – وهذه حالة يحتمل أن تؤدي إلى كارثة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها. وهذا يتجاوز كل المصاعب الأخرى التي يعاني منها الفلسطينيون أصلا

نتيجة لعدم دفع الرواتب ورفض تحويل الأموال للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

إننا ندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وإلى أن يحل الحوار مكان الإجراءات العسكرية. ونرحب، في هذا الصدد، بجهود الرئيس المصري، حسني مبارك، من أجل إيجاد حل للأزمة الراهنة.

وفي هذا الوضع البالغ التعقيد، سياسيا وعسكريا، فإننا نحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. واستخدام القوة لن يؤدي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، بل على العكس سيزيد من حدها. ومن أجل نزع فتيل التوتر، ينبغي لحماس أن تخلي سبيل الجندي الإسرائيلي. وإسرائيل، من جانبها، ينبغي لها أن تدرك أن الضغط العسكري لن يؤدي إلا إلى العنف المضاد من الجانب الفلسطيني. وبالتالي، ينبغي لها احترام القانون الدولي، والتريث وتجنب تقوية تصميم الجناح العسكري لحماس وغيرها من المجموعات العسكرية على مواصلة القتال.

إن الاعتقالات التي نفذها إسرائيل ضد أعضاء قيادة حماس لا يمكن تبريرها، ولا يمكنها أن تؤدي إلا إلى المزيد من الأعمال العدائية. ونعتقد أن إطلاق سراحهم سيؤدي إلى تخفيف حدة التوتر.

وفي هذه الأثناء، فإننا ننادي ببذل الجهود الدولية لتهدئة الوضع ولاتخاذ الإجراءات التي تحول دون وقوع أزمة إنسانية في هذه المنطقة.

السيد كريستشن (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم على عقد هذه الجلسة وللأمينة العامة المساعدة، أنجيلا كين، على إحاطتنا علما بآخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط.

إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قامت القوات الإسرائيلية بعمليات عسكرية في غزة، بما في ذلك هجمات قصف جوية سعيا إلى إخلاء سبيل جندي مختطف على أيدي مقاتلين فلسطينيين، قد يؤدي، إذا لم نقم باحتوائه، إلى المزيد من العنف الذي قد يجر عواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني، ويسدد ضربة أخرى لتوقعات استئناف المفاوضات لإيجاد تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وعلينا أن نتصدى للحالة الخطيرة الراهنة في الشرق الأوسط باهتمام بالغ. وبالتالي، ندعو السلطة الفلسطينية إلى بذل كل ما في وسعها من أجل ضمان إخلاء سبيل الجندي الإسرائيلي المخطوف، كما ينبغي لإسرائيل أن توقف فورا عملياتها العسكرية، بما في ذلك القصف الجوي، وأن تسحب قواتها من غزة وتطلق سراح المسؤولين الفلسطينيين المحتجزين. ويحدونا الأمل أن تؤتي الجهود المبذولة لإيجاد حل تفاوضي لهذه الأزمة ثمارها، بحيث تضع حدا لفصل مظلم آخر في أزمة الشرق الأوسط.

وفضلا عن ذلك، فإن وفد بلدي يود أن يؤكد من جديد إدانته لكل أعمال العنف. ونحن ندعو السلطة الفلسطينية إلى أن تعمل بحزم لوقف الهجمات بالصواريخ على إسرائيل، كما أن إسرائيل يجب في الوقت ذاته أن تمتنع في المستقبل عن شن هجمات عسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن وفدي يشعر بالقلق الشديد إزاء نتائج العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الذي يعيش أصلا في ظل ظروف حياة لا تطاق بسبب الضغط الاقتصادي المفروض من إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية. وفي حين أن القصف الجوي المستمر من جانب إسرائيل أثر على إمدادات الكهرباء، فإن إمدادات الوقود في غزة تعاني من النقص الشديد، مما قد يؤثر كذلك على إمدادات المياه. وتلوح في الأفق أزمة إنسانية واسعة النطاق من المحتمل أن

تترتب عليها عواقب وخيمة. ومع ذلك، لا بد من الحيلولة دون حدوث انهيار اقتصادي ومؤسسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة مهما كلف الثمن.

وينبغي لإسرائيل وحكومة حماس الآن الابتعاد عن شفا اندلاع أعمال عدائية شاملة والبحث عن السلام، آخذين في عين الاعتبار أن هذا هو الطريق الوحيد المؤدي إلى أهداف كلا الطرفين. والواضح أنه يجب أن يبقى المجتمع الدولي منخرطا بشكل فعال في البحث عن حل لهذه الأزمة، وأن يجدد التزامه بالأهداف التي تعبر عن حق الإسرائيليين بدولتهم التي تعيش في حدود معترف بها وآمنة، وبالمثل، تعبر عن حق الفلسطينيين بدولتهم المستقلة التي تضمن حرية التنقل لمواطنيها.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): أود، أولا، أن أشكر الأمينة العامة المساعدة، أنجيلا كين، على إحاطتها الإعلامية اليوم.

وتؤيد اليونان البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا بعد هنيهة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

خلال الأيام القليلة الماضية، بلغت دائرة العنف في الشرق الأوسط مستويات جديدة ويبدو أن الحالة آخذة في الانزلاق إلى منعطف بالغ الخطورة. وقبل مجرد أسبوع واحد، حينما ناقشنا التطورات في المنطقة، أعربنا عن قلقنا إزاء الأحداث الأخيرة في غزة والضفة الغربية وأدنا بشدة أعمال العنف وقتل المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال. ولا يسعنا اليوم إلا أن نكرر، بكل أسف وهلع وإزاء ازدياد التدهور، نفس الإدانة والقلق العميق.

ولا يسعنا إلا أن نشجب قتل الرهينة الإسرائيلي الذي تأكد بالأمس تحديدا، واستمرار احتجاز جندي إسرائيلي كرهينة. إن قتل رهينة ما هو إلا عمل وحشي لا يمكن تبريره ولا يخدم قضية السلام.

وبالمثل، نشجب بشدة تزايد عدد الضحايا بين السكان المدنيين في غزة والضفة الغربية وتفاقم حدة الأزمة الإنسانية. إن معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين وصلت إلى مستويات جديدة تنذر بالخطر. وبالتالي، فإننا ندعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في معالجة الأزمة الحالية.

واسمحوا لي، أن أكرر تأكيد بعض النقاط الأساسية.

إننا ما زلنا نؤمن بأن إسرائيل، باتخاذها تدابير لحماية نفسها، يجب أن تحترم التزاماتها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إسرائيل إلى وجوب مراعاة الرد المتناسب في استخدامها للقوة.

إننا نشعر بالقلق على نحو خاص إزاء احتجاز أعضاء في الحكومة الفلسطينية والبرلمان الفلسطيني وإزاء الطريقة التي نفذ بها الجيش الإسرائيلي هذا الاحتجاز. وقد ظل المجتمع الدولي يوظف طويلا في بناء المؤسسات الديمقراطية كجزء من جهودنا المشتركة لبناء دولة فلسطينية تملك مقومات الاستمرار وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وضمن حدود معترف بها دوليا. ومن الأهمية بمكان المحافظة على مقومات بقاء واستمرار هذه المؤسسات.

وما زلنا نعتقد كذلك بضرورة اتخاذ الحكومة الفلسطينية إجراءات حازمة وفعالة وفورية لتحسين الحالة الأمنية ومنع العمليات الإرهابية ضد إسرائيل. وندعوها إلى إخلاء سبيل الجندي الإسرائيلي المخطوف فورا. ويتعين على الحكومة بقيادة حماس أن تستجيب إلى المبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية وتنفذها، وهي نبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات والالتزامات القائمة.

وفي ظل هذه الحالة العصيبة، فإننا نرحب بتعهد كل من رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس بإجراء المفاوضات،

ونشيد بجهود الأخير لتوحيد جميع القوى السياسية الفلسطينية حول العمل من أجل تحقيق أوسع توافق ممكن على تأييد أهداف خارطة الطريق. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يكون اتفاق الوفاق الوطني الذي تم التوصل إليه بين جميع الفصائل الفلسطينية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، خطوة في الاتجاه الصحيح.

وما زالت اليونان ملتزمة بالسعي الحثيث إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، قائم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وكذلك على أساس شروط مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تقرر مسبقا نتائج مفاوضات الوضع النهائي وأن تهدد مقومات استمرار حل الدولتين.

وفي هذا المنعطف الخطير بصفة خاصة، لا ينبغي لنا أن نفقد رؤية الصورة بأكملها، أو أن نسمح لأنفسنا بالانحراف عن الهدف الرئيسي، ألا وهو تهيئة الظروف اللازمة للانطلاق من جديد، وفي أسرع وقت ممكن، بعملية السلام والعودة إلى خارطة الطريق.

السيد لي كيكسن (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر السيدة كين على إحاطتها الإعلامية.

نشعر بقلق عميق إزاء تزايد التوتر مؤخرا بين إسرائيل وفلسطين. والصين ما فتئت تؤيد تسوية للتراع الفلسطيني – الإسرائيلي بالوسائل السلمية. ونحن نعارض أي عمل عسكري من شأنه أن يوقع ضحايا في صفوف الأبرياء. ونأمل أن تتمكن إسرائيل وفلسطين معا من ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والرشد، ومن اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لدائرة العنف المفرغة بغية منع زيادة عدم استقرار الحالة في المنطقة.

إن كل حكومة لها الحق في حماية حياة وأمن مواطنيها. ومع ذلك، أي عمل يُقدم عليه ينبغي أن يتوافق مع القانون الدولي. وإسرائيل قد لجأت إلى استخدام القوة بشكل أحادي، وتتخذ إجراءاتها على حساب أرواح العديد من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. بل إنها احتجزت مسؤولين منتخبين ديمقراطياً في الحكومة الفلسطينية. والمجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل هذه الأعمال. وعلى إسرائيل أن تنهي عملياتها.

وعلى السلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تسعى لمحاولة تأمين الإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي المختطف، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني.

وتلاحظ الصين أن الصراع بين إسرائيل وفلسطين تسبب في العديد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، الأمر الذي يزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية الهشة بالفعل في فلسطين. ومرة أخرى، نناشد إسرائيل احترام القانون الإنساني الدولي، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى المدنيين الفلسطينيين، وتجنب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد الحالة الإنسانية سوءاً في فلسطين.

إن التصعيد الأخير للتوتر بين إسرائيل وفلسطين يذكرنا بأن عملية السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن تستمر. وأن الحوار المباشر بين الطرفين ينبغي أن يُستأنف في وقت مبكر. والدروس الدامية المستفادة تذكرنا بأن الكراهية والعنف لن يجلبا السلام. ونحث القيادة في فلسطين وإسرائيل على المضي قدماً بما يحقق مصالح شعبيهما، استرشاداً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل

السلام؛ واستعادة الثقة السياسية في أقرب وقت ممكن وحل جميع التراعات عن طريق الحوار.

ويحدونا الأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من اتخاذ إجراء عملي ومساعدة فلسطين وإسرائيل بشكل إيجابي على الخروج من ذلك الموقف العصيب. ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين، ولذلك، ينبغي أن يقوم بدور أكثر فعالية في هذا الصدد.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أتقدم بالشكر للسيدة أنجيلا كين على المعلومات التي قدمتها للمجلس. وإننا نتفق معها في الرأي بأننا نواجه الآن أزمة خطيرة – وهي ليست ككل الأزمات التي اعتدنا مواجهتها في هذه المنطقة، للأسف. وتعقد هذه الجلسة في وقت تتدهور فيه الأوضاع الأمنية والإنسانية في الشرق الأوسط بصورة مروعة. فالأحداث التي شهدها الأيام القليلة الماضية تحمل في طياها احتمال زعزعة استقرار المنطقة برمتها. وبلدي يشعر بقلق بالغ إزاء تلك الحالة، ولذلك، يناشد حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتخاذ إجراءات عاجلة لترع فتيل الأزمة، للحيلولة دون حدوث مواجهة واسعة النطاق.

إن قيام جماعات فلسطينية متطرفة باختطاف الجندي الإسرائيلي، العريف غيلاد شاليت، هو عمل استفزازي وغير مقبول. وإننا نكرر نداءنا للسلطة الفلسطينية بإطلاق سراحه في الحال ومن دون شروط وتسليمه للسلطات الإسرائيلية سليماً معافاً. ونعرب أيضاً عن قلقنا وإدانتنا لاختطاف وقتل مواطن إسرائيلي آخر في الضفة الغربية، وهو ما حدث قبل أيام. ونرى أن أولئك المسؤولين عن وفاة مدنيين أبرياء ينبغي أن يقدموا للمحاكمة، لأنه ليس هناك مبرر على الإطلاق لمثل هذه الأعمال.

وبالمثل، أكرر أن على السلطة الفلسطينية أن تتخذ كل إجراء بوسعها اتخاذه لوضع حد للهجمات بصواريخ القسام التي تُطلق من غزة على الأراضي الإسرائيلية، وخاصة تلك التي تستهدف بلدة سدروت. وبالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين على الجانب الفلسطيني أن يتخذها، ينبغي ألا ننسى أن الشروط التي حددها المجموعة الرباعية ما زالت قائمة ويجب أن تلتزم حكومة حماس بها.

وعلى الحكومة الإسرائيلية أيضاً التزامات ومسؤوليات كبيرة. والأرجنتين تشعر ببالغ القلق إزاء العمليات العسكرية التي تنفذ في قطاع غزة والأنشطة الإسرائيلية الأخرى التي أضرَّت بالسكان المدنيين في القطاع. وإعادة احتلال قطاع غزة على أساس انفرادي لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى زيادة حدة التوتر والعنف. وكما شهدنا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع. ولذلك، نرى أن على إسرائيل أن تتخذ عدداً من الإجراءات العاجلة لوضع حد للعمليات العسكرية في المناطق المأهولة في غزة. ويجب أن تسحب إسرائيل قواها من القطاع إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل بدء الحملة العسكرية الراهنة.

وعلى نفس المنوال، نرى أنه يجب أن تتوقف جميع الممارسات الإسرائيلية التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، وبالأخص تلك الإجراءات التي تنطوي على انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة. وهذه تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون، وتدمير البنية التحتية والوحدات السكنية والعقاب الجماعي. ونرى أن احتجاز أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني ومسؤولين آخرين في الحكومة الفلسطينية من الأسباب الأخرى الباعثة على القلق. ولذلك، نطالب الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر في قرارها لأنه قد تترتب عليه تداعيات سلبية للغاية، بما في ذلك بالنسبة للحكومة والشعب في إسرائيل.

ونشاطر الأمين العام والسيد إغلاند قلقهما إزاء الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة. وعلى إسرائيل أن تتخذ إجراءات لمنع معاناة الشعب الفلسطيني، وخاصة من خلال تيسير الوصول إلى الغذاء والإمدادات الطبية والوقود. ولا بد من اتخاذ إجراءات لاستئناف تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، التي تعتمد عليها إمدادات المياه والمرافق الصحية بالنسبة لقطاع كبير من السكان.

وعلى الصعيد الإقليمي، نشعر في هذه المرحلة بأنه لا غنى عن وضع حد لجميع الأعمال الاستفزازية، على كثرتها. وعلى جميع بلدان المنطقة أن تسهم في حل الأزمة. وعليها أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تزيد من حدة التوتر، وعليها أن تحترم السيادة والسلامة الإقليمية لجيرانها. ولا يمكن أن يغيب عن بالنا التأكيد على أن أي مواجهة قد تترتب عليها تداعيات وزعزعة لاستقرار الشرق الأوسط برمته.

وللمجتمع الدولي ومجلس الأمن دور كبير خلال هذه العملية. ولا يمكن أن نبقى غير مبالين، ولا ينبغي لنا ذلك، إذ نواجه تلك الدورة الجديدة من العنف والانتقام والثأر. وفي هذا الوضع العصيب، نأمل أن يبقى مجلس الأمن متحداً وأن يُوجه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى جميع الأطراف يؤكد فيها على أن الحل الوحيد لصراع الشرق الأوسط هو من خلال التفاوض بحسن نية على أساس القرارات التي اتخذها هذا المجلس، ومرجعيات مدريد، والاتفاقات التي أُبرمت في وقت سابق، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيدة أنجيلا كين، مساعدة الأمين العام، على المعلومات القيمة التي قدمتها لنا.

ونظرا إلى الحاجة إلى إعادة إطلاق العملية صوب حل يقوم على أساس وجود دولتين عن طريق المفاوضات ويحقق السلام للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، ندعو إلى الاتصال المبكر بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية. ونعيد ذكر توقعنا أن يحترم الطرفان الاتفاقات والالتزامات القائمة، بما في ذلك خارطة الطريق.

وفضلا عن ذلك، نطلب من الحكومة الفلسطينية أن تنهي العنف الإرهابي. وندين الجماعات الإرهابية المسؤولة عن هذه الأعمال وجميع الذين يعرضون للخطر احتمالات السلام.

وأخيرا، نطلب من جميع الأطراف أن تحمي جميع المدنيين وألا تضيف إلى معاناتهم. ونحثها على أن تتولى مرة أخرى مسؤوليتها الكاملة عن استعادة الأمن، مما يسمح باستئناف عملية السلام وبالعودة إلى خارطة الطريق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد يوسفي (الجزائر): شكرا سيدتي الرئيسة. بالنيابة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة يشرفني أن أشكركم على الطريقة التي تؤدون بها رئاسة المجلس لهذا الشهر وأشكركم على استجابتكم العاجلة وموافقتكم على عقد هذه الجلسة.

لقد تقدمت المجموعة العربية بطلب هذا الاجتماع الطارئ نظرا للتطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال والمفلتة من العقاب تستمر وكعادتها بشن هجوم واسع ومكثف على الضفة الغربية واقتحام غزة، فاستخدمت كل آلياتها الحربية، مستهدفة بذلك أبناء الشعب الفلسطيني المدنيين الأبرياء واعتقلت العديد من الوزراء في الحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا وكذا نوابا اختارهم الشعب لمجلسه التشريعي،

خارقة كل القوانين والأعراف الدولية فخلقت سابقة خطيرة.

وهذا بعد أن دمرت العديد من المنشآت الحيوية مثل محطات الكهرباء والمياه لتعقد أكثر حياة مليون ونصف مليون من المواطنين الفلسطينيين الذين يعانون من العقاب الجماعي المنتهج من قبل سلطات الاحتلال ولتغرق المنطقة في دوامة العنف.

وكتوسيع لعدوانها قامت إسرائيل بخرق السيادة السورية وخرق أجواء هذا البلد لتهدد وبدون هوادة الأمن الإقليمي والدولي. وإننا لنستنكر هذا وبقوة.

يأتي هذا العدوان ليضاف إلى القائمة الطويلة بالاعتداءات المرتكبة على الشعب الفلسطيني وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي ما فتئت إسرائيل تقترفها طيلة عقود. فالممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي يستعصى حصرها تتعارض كلها مع القانون الإنساني الدولي ومع العدد الكبير من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة منذ عام ١٩٦٧.

إن هذا العدوان الذي افتعلته إسرائيل بذرائع واهية ليهدف إلى نسف كل جهد دبلوماسي للتهدئة وإنه ليجسد إرهاب الدولة المتبع من قبل إسرائيل. وعليه فالمجتمع الدولي مطالب، أكثر من أي وقت مضى، بالتحرك على كل المستويات والكف عن سياسة ازدواجية المعايير والعمل على الوقف الفوري لهذا العدوان. فعلى هذا المجلس الموقر أن يرغم إسرائيل على الانسحاب الفوري من غزة وكذا من بقية الأراضي العربية المحتلة ووقف كل العمليات العسكرية.

كما وأن المجلس مدعو لتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا لما تقتضيه بنود اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقوانين الدولية ذات الصلة وتحميل الحكومة الإسرائيلية باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال المسؤولية الكاملة عن سلامة المعتقلين والأسرى والمختطفين في السجون الإسرائيلية وخاصة الدعوة، وبعجالة، إلى إطلاق سراح الوزراء والنواب الفلسطينيين.

أما اللجنة الرباعية، بصفتها عراب سلام لخارطة الطريقة، فإنها مطالبة بتحمل مسؤوليتها والتحرك لاتخاذ موقف حاسم وعادل لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة والضفة الغربية والإسراع في تفعيل آلية المساعدات التي تم إقرارها وعدم التباطؤ في تنفيذها نظرا للظروف المأساوية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

إنه لمن البداهة أن أصل المشكلة يكمن في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وسياسات الحصار المضروبة على الشعب الفلسطيني. وعليه فإن السلام العادل والشامل الذي تطمح إليه شعوب المنطقة كل لا يتجزأ ولا يمكن تحقيقه من دون انسحاب كامل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري ومزارع شبعا، ومن دون الرجوع إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيد عباس أرغجي، نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أرغجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس في شهر حزيران/يونيه. وأهنئ السفير آيكوبي، سفير الكونغو، والوفد الكونغولي على إدارتهم القديرة لدفة أعمال المجلس في شهر أيار/مايو. وأشكركم أيضا، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لبحث موضوع يهدد حقا السلم والأمن الدوليين.

مرة أخرى يشهد المجتمع الدولي غزوا عسكريا آخر يشنه الجيش الصهيوني على السكان الفلسطينيين الأبرياء،

غزو مستمر في تحد سافر لأهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي والأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

ما فتئت الطائرات الحربية والدبابات وما فتئ آلاف الجنود، في غزو لقطاع غزة، يستهدفون المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، فهدموا ثلاثة جسور، وعطلوا محطة توليد الطاقة الوحيدة، وقطعوا الطرق الرئيسية وواصلوا رشق القطاع بنيران المدفعية الثقيلة وقصف من الجو. وبذلك يحرم المعتدون المدنيين من الاحتياجات الأساسية، ويتسببون، عن طريق تخريبهم لشبكة إمدادات المياه، في ظهور شبح انتشار الأوبئة والكوارث الصحية.

الاقتصاد الفلسطيني ما زال يعاني فعلا من الاختناق في ظل المقاطعة الجائرة منذ كانون الثاني/يناير، والفلسطينيون ما زالوا تحت الحصار حتى بعد انسحاب المحتلين من غزة، وبالتالي فإن العدوان الجديد يهدد بإنزال المزيد من أشد المعاناة بين المدنيين وبزيادة تفاقم الحالة داخل الأراضي الفلسطينية وفي المنطقة.

وفي ضوء الأحوال السائدة في الأراضي المحتلة يفتقد العذر الذي يسوقه الغزاة لتبرير العذاب الشديد المُنزَل بالمدنيين الفلسطينيين إلى كل أساس وكل سبب معقول. لا شيء يمكن أن يبرر الأعمال التي يرتكبها الجيش الغازي، والتي تتعارض كلية مع قواعد القانون الدولي الأساسية. وبالمثل لا يجوز التغاضي عن كون آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يتعذبون بدون مبرر في سجون المحتل لفترات طويلة جدا.

ولا يساورن الشك أحدا بأن الجولة الجديدة من العدوان تسعى إلى تحقيق مآرب سياسية واستراتيجية أكثر أهمية، تشمل تقويض الحكومة الفلسطينية المنتخبة بطريقة ديمقراطية. إن الاختطاف والاحتجاز اللاقانوني لعشرات الفلسطينيين من الوزراء وأعضاء البرلمان الفلسطيني، الذين شغلوا مناصبهم نتيجة انتخابات حرة ونزيهة، يشهدان بوضوح على هذه الحقيقة. ومن المفارقات أن الذين يدعون بالسعي إلى نشر الديمقراطية في المنطقة ينظرون بعين الرضا إلى هذا القمع.

ومن المؤسف أن الدولة القائمة بالاحتلال والولايات المتحدة، الداعم الأساسي لها، لم يتعلما بعد من أخطائهما التاريخية، فبعد زهاء ٥٠ عاماً، ما زال الأمل يراودهما في إرغام الشعب الفلسطيني على الاستسلام باستخدام وسائل مثل تلك التي يلجأون إليها في الأرض المحتلة حالياً. ومن سوء الطالع أنهما لم يفهما بعد أن تحقيق العدالة هو وحده الذي يمكن أن يعالج المظالم ويؤدي إلى إعادة السلام والأوضاع الطبيعية في المنطقة. كما يبدو أنهما لم يفهما على الإطلاق أن القمع الذي يفرضانه على شعب بأكمله هو أحد الأسباب الجذرية للعديد من المشاكل العالمية التي يواجهها المجتمع الدولي.

ونحن نشعر بالقلق أيضاً إزاء تبعات ذلك العدوان الجديد على المنطقة برمتها. فانتهاك المجال الجوي السوري والتهديد بضرب أهداف داخل ذلك البلد هو مما يثير القلق بنفس الدرجة. وهذا الموقف العدواني الجديد يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار والتوتر، ويهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وعليه، فإن لم يتم احتواء الأزمة، يمكن أن تؤدي إلى تصاعد قد يعم المنطقة قاطبة.

وإن كنا ندين هذا العمل الإجرامي الصهيوني الأخير بكل قوة، فإننا نعتقد أن العدوان الذي يستهدف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية هو عمل من أعمال العقاب الجماعي وجريمة حرب ترتكب تحدياً للقانون الإنساني الدولي. وعليه، يتحتم على المجتمع الدولي أن يشارك بصورة فعالة وأن يمنع استمرار تلك الأعمال لإرهابية ضد الفلسطينيين.

والإفلات من العقاب المسموح للصهاينة في ارتكابهم للجرائم لا شك أنه يعمل على تقوية شوكتهم للاستمرار في السير على هذا المسار. لذلك، فقد آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لحماية وتعزيز جوهر الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وللمساعدة على وضع حد للحلقة المفرغة من العنف الناجم عن مواصلة الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية، ونعتقد أن إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أمور تشكل الحل الوحيد للأزمة الفلسطينية المستمرة.

وللمجلس دور هام في هذا الصدد وينبغي أن يعمل بهدف منع نظام الاحتلال من مواصلة الاستخفاف بإرادة المجتمع الدولي، التي أُعرب عنها في العديد من قرارات الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وإذ يهدد العدوان المتواصل السلم والأمن الدوليين تهديدا خطيرا، تقع على كاهل مجلس الأمن مسؤولية جسيمة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في اتخاذ خطوات عاجلة بهدف إنهاء العدوان.

ومن المؤسف جدا، بل من المحزن، أن الولايات المتحدة لم تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد، وخاصة بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن. إن استخدام الولايات المتحدة لحق النقض منع هذا المجلس باستمرار من العمل على حماية الشعب الفلسطيني بنجاعة.

ونأمل، أن يرقى أعضاء المجلس، من خلال التسليم بضرورة اتخاذ إجراء حاسم في وجه هذا التصعيد في المنطقة، إلى ما تقتضيه مسؤولياتهم من التصدي بطريقة ملائمة إلى هذه الحالة الخطيرة الناجمة عن العدوان الأخير.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للأمين العام المساعد، أنجيلا كين، على تقريرها اليوم، وأن أعرب عن تأييدي لبيان وفد الجزائر، بالنيابة عن المجموعة العربية، وللبيانين اللذين سيدلي بهما وفدا زمبابوي، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وماليزيا، بالنسبة عن دول حركة عدم الانحياز.

ينعقد مجلس الأمن اليوم في وقت تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة تصعيدا خطيرا في الأعمال العسكرية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية، ينذر بتوسيع دائرة العنف والعنف المضاد، ويقلل من فرص تحقيق ما يصبو إليه الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني من أمن واستقرار، ويهدد في الصميم عملية السلام التي نسعى جميعا لإنجاحها وصولا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة لتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

فقد قامت إسرائيل خلال الفترة القصيرة الماضية بعدد من الهجمات العسكرية المتتالية على الشعب الفلسطيني، راح ضحيتها العديد من المدنيين الفلسطينيين، خاصة من الأطفال الفلسطينيين، ووصلت هذه الاعتداءات إلى ذروتها منذ يومين بالهجوم العسكري الإسرائيلي واسع النطاق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة الذي انسحبت منه إسرائيل مؤخرا من جانب واحد، واستهدف هذا الهجوم ضمن ما استهدف تدمير العديد من منشآت البنية الأساسية، من محطات للكهرباء والمياه والجسور، على نحو أصبح يهدد بحدوث ظروف إنسانية كارثية لأكثر من مليون ونصف من المواطنين الفلسطينيين في غزة. ولم تكتف قوات الاحتلال بذلك بل اعتقلت العديد من المسؤولين الفلسطينيين، منهم وزراء في الحكومة، وأعضاء في المجلس التشريعي الذي تم انتخابه في انتخابات مشهود لها من المجتمع الدولي بالنزاهة.

إن التوصيف القانوني لهذه الهجمات والاعتقالات لا يمكن أن يخرج عن كونه انتهاكا صارخا جديدا من جانب إسرائيل لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي على حد سواء، يستوجب معه اتخاذ مجلس الأمن كل التدابير لتأمين الحماية الدولية للفلسطينيين تنفيذا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ويستوجب تحميل إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية في هذا الصدد.

إن الوضع الراهن يستوجب من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وأن يتخذ من الإجراءات الفورية ما يوقف التدهور المتسارع للموقف، الذي بات يهدد باتساع دائرة التراع إقليميا، لا سيما وقد بدأت إسرائيل في استفزاز الدول العربية المجاورة، وبخاصة سورية، مع ما يحمله ذلك من تهديد باتساع نطاق المواجهة.

ومن هذا المنطلق فإن مصر ترى ضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات الفورية لتزع فتيل الأزمة.

أولا، قيام الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني باتخاذ خطوات متبادلة لتهدئة الموقف، والعودة إلى الوضع الذي كان عليه الحال قبل الاجتياح.

ثانيا، انسحاب إسرائيل الفوري من الأراضي التي دخلتها في قطاع غزة، ووقف العمليات العسكرية هناك وفي جميع الأراضي الفلسطينية الأخرى، وإطلاق سراح المسؤولين الفلسطينيين الذين اعتقلتهم مع تعهد إسرائيلي واضح بعدم الاعتداء على المدنيين في المستقبل.

ثالثا، التزام السلطة الفلسطينية ببذل كل الجهود لضمان الإفراج العاجل عن الجندي الإسرائيلي المختطف، والعمل على وقف إطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل، في مقابل أن توقف إسرائيل فورا جميع العمليات العسكرية وأن تسحب قواتها خارج قطاع غزة.

رابعا، ضرورة أن تبدأ المجموعة الرباعية الدولية في اتخاذ إجراءات فورية لبناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تمهيدا لبدء مفاوضات الوضع النهائي، على أساس مرجعيات عملية السلام ومبدأ الأرض مقابل السلام، والمتمثلة في اتفاقيات أوسلو وتفاهمات شرم الشيخ وخارطة الطريق، جنبا إلى جنب مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

إن الشعوب العربية قد سئمت من حالة التخاذل الدولي في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتتالية دون رادع، ومن المعايير المزدوجة التي تطبق في التعامل مع هذه القضية، تلك المعايير التي لا تساوي بين الإنسان الفلسطيني والإنسان الإسرائيلي. فالمآسي الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، بنسائه وأطفاله، على يد قوات الاحتلال لا تلقى أي اهتمام، بينما يهتم المجلس بأي مأساة إنسانية يمر بها فرد واحد في إسرائيل. وينبري البعض للترويج لحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، حتى لو أدى ذلك إلى التخلي عن كل التزاماتها الدولية، وإعادة احتلال أجزاء من غزة، والاعتداء على أبسط حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، تلك الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية للعالم المتحضر، والتي نسعى جميعا لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على ضمان تمتع جميع الشعوب بها دون تفرقة.

ومن هذا المنطلق، فعلى مجلس الأمن والمجموعة الرباعية الدولية، وعلى كل دولة عضو في الأمم المتحدة إدراك أن الحل هو في إنهاء الاحتلال وإقرار السلام والاستقرار وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف من خلال المفاوضات. وهذا هو الأساس الذي قامت عليه المبادرة العربية للسلام في عام ٢٠٠٢، التي

ظلت، وستظل، الأساس الواقعي والعملي الوحيد لإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

يشعر الاتحاد الأوروبي ببالغ القلق إزاء الوضع الذي تطور في الأيام الأخيرة بين إسرائيل والفلسطينيين، ويدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأية أعمال تنتهك القانون الدولي. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الجندي الإسرائيلي المختطف. ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة قتل الضحية الإسرائيلية المختطفة في الضفة الغربية. كما ندعو القيادة الفلسطينية إلى وضع حد لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية.

ونعرب عن قلقنا بشكل خاص إزاء احتجاز الأعضاء المنتخبين في الحكومة الفلسطينية وأعضاء السلطة التشريعية. وينبغي منح هؤلاء المحتجزين كل حقوقهم القانونية. ويذكّر الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف بمسؤوليتهم عن حماية أرواح المدنيين. وبالرغم من الحقوق الشرعية لإسرائيل في الدفاع عن النفس، ينبغي أن تتم العمليات العسكرية الجارية وفقا للقانون الدولي. وندعو إسرائيل إلى ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد ممكن، وتجنب القيام بالأعمال غير المتناسبة. وإننا نأسف لتدمير البنية الأساسية الرئيسية، الذي يساهم في تدهور الوضع الإنساني في غزة. وينبغي أن تحظى الآن بالأولية عملية استعادة موارد الكهرباء والمياه ووصول المنظمات الإنسانية، من أجل تجنب حدوث أزمة إنسانية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أولوية الوسائل الدبلوماسية، ويهيب بجميع الأطراف في المنطقة بذل كل جهد ممكن لتسوية الوضع الحالي بالوسائل السلمية. ونؤكد من جديد اقتناعنا بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني إلا عن طريق التوصل إلى الحل القائم على أساس وجود دولتين. لذلك فمن الضروري العودة إلى عملية السلام وتنفيذ خارطة الطريق. ونطلب أن يفي الطرفان بمسؤولياتهما وأن يبديا على وجه السرعة التزاما قويا بالسعي للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

في ١٥ حزيران/يونيه، قام رؤساء دولنا أو حكوماتنا بتأييد اقتراح بإنشاء آلية دولية مؤقتة لنقل المساعدات مباشرة إلى الشعب الفلسطيني، طرحته المفوضية الأوروبية في أعقاب مشاورات أجريت داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع أعضاء المجموعة الرباعية، والمانحين الرئيسيين، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء في المنطقة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، عن طريق المفوضية الأوروبية، القيام على وجه السرعة بإنشاء هذه الآلية، بالاشتراك مع أعضاء المجموعة الرباعية، وغيرهم من الشركاء الدوليين الرئيسيين، ومكتب رئيس السلطة الفلسطينية.

ونوافق على أنه من أجل تحقيق أثر فوري، يتعين أن تركز الآلية على الإمدادات الأساسية والنفقات الجارية اللازمة للخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، وتوفير المواد، بما ذلك الوقود، والاستحقاقات الاجتماعية. وندعو المانحين الآخرين، بمن فيهم الدول العربية، إلى تقديم التمويل اللازم والنظر في توفير المساهمات الكبيرة في وقت مبكر. وسيساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ كبير في هذه الآلية الدولية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد رحمن (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. تعتقد حركة عدم الانحياز أن المسألة الفلسطينية، بما فيها شرق القدس، لا تزال ذات أهمية أساسية في السلام والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم كله. ولا تزال الحركة ملتزمة بحل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. زد على ذلك أن الحركة لا تزال تؤيد الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره من أجل إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها شرق القدس ومن أجل حريته وكرامته. وتعيد الحركة تأكيد تأييدها لعملية السلام في الشرق الأوسط، بناء على قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وعدم مشروعية أية ملكية للأرض ناجمة عن التهديد بالقوة أو باستخدامها، وكذلك خارطة الطريق.

تشعر الحركة بقلق عميق إزاء الحالة الراهنة المتدهورة في قطاع غزة، التي تصاعدت في الأيام القلائل الأخيرة. ونحن نشجب اختطاف إسرائيل لأعضاء الحكومة الفلسطينية وتوقيفهم، وكذلك لأعضاء في المجلس التشريعي وغيرهم من الرسميين. وفي الوقت ذاته، نستنكر اختطاف المقاتلين الفلسطينيين لجندي إسرائيلي واحتجازه. ونستنكر بشدة أعمال القتل، بما فيها القتل بدون محاكمات، وجرح المدنيين نتيجة للأحداث الأخيرة. أضف إلى هذا أننا نستنكر بشدة استخدام إسرائيل للقوة المفرطة والعشوائية ضد الفلسطينيين، وأعمال العنف والإرهاب التي يقوم بها المقاتلون الفلسطينيون ضد المدنيين الإسرائيليين.

وفي ضوء الحالة الراهنة في المنطقة، تحث الحركة إسرائيل خصوصا على أن تتحلى بأكبر قدر من ضبط النفس وبضمان احترام التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في حالة الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. كما تحث الحركة كلا الجانبين على أن يتخذا كل التدابير الضرورية لوقف دائرة العنف الغاشم التي تسببت بحدوث عدد كبير من الضحايا وقدر كبير من التدمير في البنية التحتية والممتلكات العامة.

إن إطلاق سراح كل المختطفين والموقوفين أخيرا من الجانبين معا هو خطوة أولى هامة نحو التخفيف من تصعيد الحالة التي تزداد سوءا في المنطقة. ولا بد من التوقف عن اختطاف المسؤولين وعن الاختطاف المضاد كي لا يتحول إلى عادة خطيرة في المستقبل سيكون من الصعب التصدي لها.

وفي ذلك الصدد، تحث حركة عدم الانحياز مجلس الأمن، آخذة في الاعتبار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على أن يتدخل فورا بمطالبة الطرفين معا بإطلاق سراح الأفراد المخطوفين والموقوفين في الفترة الأخيرة، وبإرغام إسرائيل على اتخاذ تدابير من بينها الكف عن حملتها العدوانية في قطاع غزة، واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والكف فورا عن هجماتها العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين وعن تدمير الممتلكات والبنية التحتية المدنية. وعلى المجلس أن يؤيد ويدعم جهود الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية لتسري كلمتها على الجماعات في أراضي السلطة لكي يكفوا عن كل الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل والهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. وتحث الحركة كلا الجانبين على أن يتصرفا بموجب القانون الدولي وأن يكفا عن اتخاذ خطوات قد تزيد من تصعيد العنف وتزيد من خطورة الحالة التي توترت فعلا في المنطقة.

ومن المحتم على إسرائيل وفلسطين معا، إعمالا لصالحهما وبمساعدة المجتمع الدولي، أن توجدا الظروف الضرورية لاستئناف المفاوضات بحثا عن تسوية نهائية عادلة ودائمة وشاملة. وهذا يتضمن، على وجه الخصوص، نبذ تدابير العنف وأعمال الإرهاب، وعدول إسرائيل عن

الإجـراءات الأحاديـة الـتي قـد تزيـد مـن تقـويض الـسلم والاستقرار في المنطقـة. وفي ذلـك الـسياق، فإن الحركـة على ثقـة بـأن المجموعـة الرباعيـة ستـستمر في مـضاعفة جهودهـا للوصول إلى التطبيق الكامل والتريه لخارطة الطريق.

وتؤكـد حركـة عـدم الانحيـاز علـى ضـرورة دعـم القانون الدولي وميثاق الأمـم المتحدة بشأن مسألة فلسطين. كمـا تؤكـد الحركـة على المسؤولية الدائمـة للأمـم المتحـدة وخاصة مجلس الأمن عـن مسألة فلسطين إلى أن تسوى من كـل جوانبـها. وبإمكـان المجلـس أن يـضغط علـى إسـرائيل وفلسطين للالتزام كاملا بتسوية نهائية عادلة ودائمة وشاملة. ويتحمل المجلس المسؤولية الرئيسية عن ضمان أنهمـا يتحركـان في ذلك الاتجاه. وكمـا قالت الحركـة في الماضي، يجـب على المجلس ألا يتقاعس عن تفعيل سلطته وقوتـه، وخاصـة في هـذه المسألة مـن أجـل إحـلال سـلام للفلسطينيين وللإسـرائيليين، لـصالح شعوب المنطقـة ولكـي يخـدم الـصالح الجمـاعي ورغبـة أسرتنا الأممية العالمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمـة لممثـل الأردن.

السيد الزعبي (الأردن): سيدتي الرئيسة، اسمحـوا لي بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم مجلس الأمن لهـذا الشهر وبالشكر إلى سلفكم على إدارته أعمـال المجلس خـلال الشهر المنصرم.

تـدين حكومـة بلـدي مجـددا إصـرار إسـرائيل علـى مواصلة عمليتها العسكرية الواسعة ضد المدنيين الفلسطينيين دونمـا وجـه حـق، وتـدين العقوبـات الجماعيـة الـتي تفرضـها إسرائيل على الـشعب الفلسطيني في غـزة، كمـا تـدين العنـف وقتل المدنيين أيا كـانوا. إن هـذه التطورات الأخيرة مؤسفة للغايـة ولا تـصب في مـصلحة الأمـن والاسـتقرار في المنطقـة. وكنـا نأمـل أن تقـوم جميـع الأطـراف، وبالتحديـد الجانـب الإسرائيلي، بممارسة أعلى درجات ضبط النفس لأن جميعنا يـدرك الـصعوبات والتحديات الـسياسية والأمنية المختلفـة في المنطقة عموما. إن ما تقوم بـه قـوات الاحـتلال الإسـرائيلي في غزة بعد انسحابها أحـادي الجانـب لا يخدم إلا تـشتيت فـرص تحريـك العمليـة الـسياسية وبالمحصلة خلـق ظـروف تـؤدي إلى المزيد من العنف والتطرف والكراهية.

نحن أمام مجلس الأمن على أمل أن يخـرج هـذه المرة برسـالة قويـة وواضـحة بـأن هـذه الحالـة الـسلبية غـير المجدية، والناجمـة عـن إجـراءات غـير مـسؤولة يجـب أن تتوقـف، وأن التركيز يجب أن يكون على احتواء الأزمة واتخاذ الإجـراءات التي مـن شـأنها إعـادة بنـاء الثقـة بـين الجـانبين، والبـدء مباشـرة بتنفيذ خارطة الطريق؛ لأن فـشل المجلس في توجيـه مثـل هـذه الرسـالة وتحريـك الطـرفين بالاتجـاه الـصحيح يعـني اسـتمرار التـدهور لدرجـة أنـه سيـصبح صـعبا للغايـة إنقـاذ العمليـة الـسياسية، بـسبب حـدة التـوتر والتعطيـل المـستمر للجهـود المبذولة لرفـع الجمـود الـذي تعـاني منـه. وتقـع المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي لإعادة الطرفين إلى تنفيذ خارطة الطريـق، وأذكِّـر بهـذا الخـصوص بـأن الحكومـة الأردنيـة مـن جانبـها مستمرة ببذل كل جهد ممكن لوقف هذا التصعيد الخطير.

إننـا نـدعو الطـرفين الفلسطيني والإسـرائيلي لاحتـرام جميـع الاتفاقـات الموقعـة بمـا في ذلـك احتـرام تفاهمـات شـرم الـشيخ، ونـدعوهما إلى الرجـوع عـن الإجـراءات التـصعيدية المتمثلـة سـواء بالقـصف العـسكري والاجتيـاح وحملـة الاعتقـالات الواسـعة، أو إطـلاق الـصواريخ وعمليـات الاختطـاف. ونـدعوهما بالمقابـل إلى التركيـز علـى المـسار الـسياسي. لـذا نتطلـع إلى نتـائج الاسـتطلاع الفلسطيني علـى وثيقـة ''الأسـرى'' وحـوار المصالحة، ونـدعو جميـع الفـصائل الفلـسطينية إلى التعامـل مـع الموقـف بمـا يخـدم المـصلحة الفلـسطينية العليـا والـشعب الفلـسطيني. كمـا نـشيد بجهـود الرئيس محمود عباس الصادقة لاحتواء الأزمة وتحريك العملية

السياسية. ونرحب بأية خطوات إيجابية يتخذها الطرفان مثل لقائهما الأخير في البتراء بالأردن على هامش اجتماعات الحائزين على جائزة نوبل للسلام.

وإننا ندعو إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف جميع الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ومظاهر الاحتلال المتمثلة في فرض القيود المستمرة عليه، والإجراءات العسكرية ضده، واستمرار النشاط الاستيطاني وبناء الجدار الفاصل، لأن هذه المظاهر المدانة لا تساعد السلطة الفلسطينية على تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والمتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي لم تخلق أزمة إنسانية فحسب، بل باتت تهدد بكارثة أمنية كذلك. وعليه، ندعو إلى الإسراع في تفعيل الآلية المتفق عليها من قِبل اللجنة الرباعية لتوصيل المساعدات المالية إلى الشعب الفلسطيني من خلال مكتب الرئيس الفلسطيني في أقرب وقت.

إن حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على أساس مبادئ الشرعية الدولية، وإيجاد حل دائم ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د – ٣). وهذا يستدعي منا جميعا ومن الطرفين تحديدا القيام بخطوات مسؤولة ومدعمة بإرادة سياسية قوية لوقف التصعيد واستئناف المفاوضات مباشرة لأن الحلول الأحادية لن تؤدي إلى سلام دائم بين الشعبين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليمن، وأعطيه الكلمة.

السيد الصايدي (اليمن): السيدة الرئيسة، بداية، نغتنم هذه الفرصة لنهنئكم على رئاستكم لأعمال المجلس لهذا الشهر، ونحن بحكم صداقتنا مدركون لحكمتكم وبُعد نظركم، وفي نفس الوقت اسمحوا لي أن أعبر عن امتناننا وتقديرنا لسلفكم سفير الكونغو على الإدارة القديرة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو المنصرم.

نود بداية أن نؤيد بيان ممثل الجزائر، الذي تكلم باسم المجموعة العربية، وبيان ممثل ماليزيا، الذي تكلم نيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أضيف النقاط التالية.

ينعقد مجلس الأمن مجددا بغية وضع حد لغرور القوة الإسرائيلية. وكما تعلمون أنها ليست هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي بممارسة عنف الدولة على شعب أعزل، وقصف مدن مزدحمة بالسكان ومخيمات لاجئين كانت هي السبب في اقتلاعهم من ديارهم. لكن الجديد في هذا العدوان هو أن القوات الإسرائيلية تمعن في التفنن بقتل الأبرياء على شواطئ غزة، وتقوم بقصف وتدمير البنية التحتية بتعمد واضح واختطاف الوزراء والمسؤولين الفلسطينيين، وتوسيع دائرة العدوان بإرسال طائراتها لاختراق المجال الجوي العربي السوري بقصد إدخال المنطقة في حرب وعدم استقرار دائم، وكأن المنطقة تنقصها المزيد من المآسي.

إن الجمهورية اليمنية تدين الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدين اختراق طائراتها للمجال الجوي العربي السوري، وتطالب بوقف العدوان، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها التي سبقت العدوان نفسه، وإطلاق سراح الوزراء والمسؤولين الفلسطينيين المنتخبين بانتخابات حرة وديمقراطية واحترام سيادة وحرمة الأجواء السورية.

من الغريب أن العدوان الإسرائيلي قد أتى مباشرة بعد التوافق الوطني الفلسطيني الرامي إلى توحيد خطابه، والتعاطي مع المتطلبات الدولية ذات الصلة بعملية السلام في المنطقة. كما أنه من الواضح أن التحركات العسكرية والتهديد بها قد بدأ قبل أسر الجندي الإسرائيلي الذي

تستعمله إسرائيل كذريعة لعدوانها، مما يدل على أن إسرائيل لا تريد السلام، ربما لأنها لا تستطيع العيش بدون إشعال فتيل التراعات في المنطقة تبريرا لاستقطاع المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة وضمها وتوطين مستعمرين تقوم باستجلاهم بالإغراء من شتى بقاع الأرض.

كما أن إسرائيل ماضية في هذا التصرف لأنها تدرك أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن، على وجه الخصوص، مشلول؛ ليس ذلك فحسب، بل إنها تتمتع فيه بحماية من أي عقاب، أو حتى عتاب على ما تقترفه من أعمال تتناقض وقواعد القانون الدولي والشرائع السماوية.

نؤكد، مرة أخرى، على أن مقتضيات السلام والاستقرار تقضي بضرورة إلزام إسرائيل باحترام المواثيق الدولية ومنعها من الاستمرار في التصرف وكأنها فوق القانون. إن جرائم إسرائيل تولد الحقد والكراهية وتشعل فتيل التوتر في المنطقة.

ختاما، نحن على قناعة بأن شعبا أعزل يتعرض، بين حين وآخر، لعدوان سيشعره بخيبة الأمل واليأس. واليأس والإحباط قوتان دافعتان لتوليد الحقد والكراهية والإرهاب. والإرهاب، يتغذى من بيئة يغيب عنها العدل والإنصاف. لذلك على المجتمع الدولي وقف الاعتداءات الإسرائيلية ومحاسبتها عليها والتسريع في تنفيذ مباحثات الحل النهائي، وفقا لقرارات الشرعية الدولية واللجنة الرباعية والمبادرة العربية للسلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الجمهورية العربية السورية وأعطيه الكلمة.

السيد عطية (سورية): سيدتي الرئيسة، يود وفدي أن يشكركم على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن حول موضوع هام وحساس ما زال على جدول أعمال مجلس الأمن منذ عقود دون حماس حقيقي من قِبل البعض لإيجاد حل له.

ينعقد مجلس الأمن اليوم، والوضع الخطير في الشرق الأوسط يتدهور من سيئ إلى أسوأ بسبب الممارسات الإسرائيلية المتغطرسة التي باتت لا تعرف حدودا، وذلك بسبب عدم وجود رادع أخلاقي أو إنساني أو دولي لتصرفاتها التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. إن إسرائيل التي لم تأبه مطلقا لقرارات الشرعية الدولية، تحاول جر المنطقة إلى دوامة العنف مرة أخرى من خلال توسيع نطاق التراع في منطقة الشرق الأوسط، وما تحليق طائرات حربية إسرائيلية فجر الأربعاء الماضي فوق الشواطئ السورية إلا انتهاك صارخ لسيادة دولة مستقلة ذات سيادة، واستفزاز غير مبرر لها، علاوة على أنه انتهاك صارخ أيضا للقانون الدولي. إضافة إلى ذلك، فإن العدوان الواسع النطاق الذي تشنه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية هو جريمة حرب يجب أن تحاسب عليها بموجب القانون الدولي.

إن هذه الأعمال العدوانية تشكل استفزازا مرفوضا وغير مبرر وعدوانا مباشرا مفضوح الغايات والأسباب، ويعكس فشل وأزمة إسرائيل في الداخل التي تسعى لتصديرها إلى الخارج والتهرب من متطلبات السلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة.

لقد برهنت أحداث الساعات القليلة الماضية أن إسرائيل لم تكن مخلصة وصادقة في انسحابها من قطاع غزة، وأنها لم تكن تنتظر سوى ذريعة لإعادة اجتياح غزة ومتابعة سياساتها العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني. كما أن تدمير البنى التحتية الفلسطينية في قطاع غزة التي تقدم الخدمات الضرورية لسكان غزة هو انتهاك للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك بشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة. وفي

هـذا الـسياق، الـذي تـسعى إسـرائيل مـن خلالـه إلى تـوتير الأوضـاع في سـائر أرجـاء المنطقـة تـأتي محـاولات إسـرائيل الاسـتفزازية ضـد سـورية. والأدهـى مـن ذلـك، أن إسـرائيل تنتـهك القـانون الـدولي والقـانون الإنـساني الـدولي وقـرارات الأمـم المتحـدة بـشكل يـومي في الأراضـي الفلـسطينية المحتلـة، لا تتورع عن توجيـه اتهامـات لا أسـاس لهـا لأطـراف أخـرى، وذلـك للتستر علـى جـرائم الحـرب الـتي ترتكبـها يوميـا بحـق شعب أعزل.

السيدة الرئيسة، إن تجاربنـا الـسابقة مـع مجلـس الأمـن تجعلنـا نـشعر بـالقلق الـشديد بـسبب فـشل المجلـس المتكـرر في تحمـل مـسؤولياته في الحفـاظ علـى الـسلم والأمـن الـدوليين في منطقـة هامـة وحـساسة مـن العـالم، وهـي منطقـة الـشرق الأوسـط. والـسؤال المطـروح هنـا، لمـاذا تـستمر الأوضـاع في الـشرق الأوسـط في التـدهور، والانـزلاق المـستمر في دوامـة العنـف؟ ويكمـن الجـواب في اسـتمرار الاحـتلال والعـدوان الإسرائيلي وإعاقة المجلس عن الاضطلاع بولايته وعدم الجدية في إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي.

الـسيدة الرئـيسة، نحـن نأمـل أن يـتمكن مجلـس الأمـن هذه المرة من تحمل مسؤوليته تجاه هذه الكارثـة الإنـسانية الـتي يتعـرض لهـا الـشعب الفلـسطيني والمتمثلـة في تـدمير البنيـة التحتية، من ضرب لمحطات الكهرباء والماء والجسور، ويتوقـع المجتمع الدولي من مجلس الأمـن أن يأخـذ موقفـا إزاء العـدوان الإسـرائيلي علـى الـشعب الفلـسطيني، والأعمـال الاسـتفزازية الأخرى وفق الولاية المناطـة بـه بموجـب ميثـاق الأمـم المتحـدة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

لقـد تطـاول سـفير الولايـات المتحـدة أمـامكم اليـوم على بلدي بشكل غير مقبول عبر ادعـاءات لا أسـاس لهـا مـن الـصحة ونـصب نفـسه مـدافعا عـن إسـرائيل في عـدوانها علـى الشعب الفلسطيني. إن مندوب الولايات المتحدة هو آخر مـن يحق له توجيه تلك الاتهامات، خاصة لأن سياسـات الولايـات المتحدة المنحـازة لإسـرائيل وتـشويهها للحقـائق تـشكل سـبب التطرف والإرهاب في العالم. إن قيام الولايات المتحدة بتـوفير الغطاء في مجلس الأمن لإسرائيل في سياساتها العدوانية المـدمرة ضد الشعب الفلسطيني لن يخدم هـدف تحقيـق الـسلام العـادل والشامل في المنطقة بل سـيزيد مـن تـوتر الأوضـاع وتـدهورها هنـاك. ومـن جهـة ثانيـة، إن ادعـاءات ممثـل إسـرائيل المتكـررة بتوجيـه التهمـة إلى سـورية وغيرهـا بـدعم الإرهـاب أمـر مـثير للـسخرية دائمـا، لأنـه يريـد التغطيـة علـى جـرائم الحـرب والإرهاب التي ترتكبها حكومته يوميا بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وما قامت به إسرائيل مـن عمليـات عـسكرية مـدمرة خلال الأيام القليلة الماضية هو أكبر دليل على إرهـاب الدولـة الـذي تمارسـه إسـرائيل في الأراضـي العربيـة المحتلـة ويجـب أن تحاسب عليه بموجب القانون الدولي.

لقد شـردت إسـرائيل ملايـين مـن الفلـسطينيين، وهـم الآن لاجئـون في العديـد مـن دول العـالم ومنـها سـوريا الـتي استضافتهم وأمنت لهم ما حرمتـهم منـه إسـرائيل، وهـي تنكـر عليهم حتى حق العودة إلى ديـارهم الـتي حولتـها إسـرائيل إلى مراكز عسكرية ومستوطنات غير شـرعية وتنكـر علـيهم حـتى حـق التعـبير عـن رأيهـم وتطلعهـم إلى إقامـة دولتـهم المـستقلة وعاصمتها القدس. وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيسة (تكلمـت بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن إلى ممثل كوبا.

السيد بنيتيـز فيرسـون (كوبـا) (تكلـم بالاسـبانية): مرة أخرى، نـشهد تـصعيدا للـهجمات العـسكرية الـتي تـشنها إسـرائيل ضـد الـشعب الفلـسطيني. ويبـدو أن هـذه الأعمـال الوحشية لا نهاية لها.

إن إسرائيل، تحت ذريعة اختطـاف جنـدي إسـرائيلي مـن قبـل المقاومـة الفلـسطينية للاحـتلال، في الـساعات الأولى

من يوم ٢٨ حزيران/يونيه، شنت هجوما عسكريا كاسحا على قطاع غزة، وقامت بحشد قرابة ٠٠٠ ٥ جندي ومئات من الدبابات والوسائل العسكرية الأخرى. وهاجمت قوات الاحتلال محطة الكهرباء الرئيسية في المنطقة، وقطعت الكهرباء عن نصف أراضي القطاع تقريبا، وقصفت عشوائيا العديد من الجسور التي تربط مختلف أجزاء القطاع، وأعادت احتلال مناطق واسعة في الجزء الجنوبي من الإقليم، وألقت القبض على العديد من الشخصيات الهامة في حكومة السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وجاء هذا العدوان الوحشي والآثم في الوقت الذي تم التوصل إلى اتفاق بين القوى السياسية الفلسطينية التي كانت قد ساهمت في العودة إلى المفاوضات السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وترفض كوبا رفضا قاطعا انتهاك الطائرات العسكرية السورية للمجال الجوي للجمهورية العربية السورية. ولقد عرض ذلك، إلى جانب الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد قطاع غزة، المنطقة مرة أخرى إلى تصعيد خطير للعنف على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين. وتصرفت إسرائيل، كسابق عهدها، بصلف وبإفلات من العقاب تستمدهما من الدعم الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة وصلاحية حق النقض الدائمة التي تتمتع بها في مجلس الأمن.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أصدرت وزارة الخارجية في جمهورية كوبا بيانا يعرب عن اشد الإدانة لهذا العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير. وناشدت المجتمع الدولي والقوات المحبة للسلام طلب الانسحاب الفوري واللامشروط للقوات الإسرائيلية، ووضع نهاية لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعودة اللاجئين، وإعادة الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ بلا شرط. فهذه الخطوات تمثل السبيل الوحيد لإحلال سلام عادل ودائم لكل الشعوب في تلك المنطقة المبتلاة.

ويؤدي التصعيد الإسرائيلي الجديد إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية الحرجة في الأراضي المحتلة، مما يزيد من حدة الابتزاز المالي ضد السلطات الفلسطينية وشعبها، وهذا واحد من عناصر الضغط السياسي للحصول على تنازلات.

ويجب أن يتصرف مجلس الأمن دون إبطاء. إذ لا يمكن أن يظل هذا المجلس متواطئا صامتا إزاء هذه الأحداث الخطيرة.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام شعب وحكومة كوبا الذي لا يتزعزع بحقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية كافة غير القابلة للتصرف، وبتكرار تأكيد إيماننا القطاع أيضا بأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة سيصبح حقيقة، عاجلا وليس آجلا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد عون (الجماهيرية العربية الليبية): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة لرئاستكم المميزة للمجلس لهذا الشهر. ونحن على ثقة بأن خبرتكم وحكمتكم ستمكناكم من تقديم الكثير في سبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم الممثل الدائم لجمهورية الكونغو لإدارته الحكيمة والمتميزة للمجلس خلال الشهر المنصرم. كما لا يفوتني أن أتقدم إليكم أيضا بالشكر على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة موضوع غاية في الأهمية، سيلقي بتبعاته الخطيرة على السلم والأمن الدوليين بالمنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام.

إن التطورات الخطيرة المترتبة على العدوان الوحشي العسكري الإسرائيلي المتكرر والمستمر على قطاع غزة والضفة الغربية، وآخرها الغزو المبرمج والاعتداء الصارخ المسمى (أمطار الصيف) الذي بدأته سلطة الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم ٢٨ من الشهر الجاري والذي استهدف المدنيين الأبرياء وتدمير محطات الكهرباء والجسور والبنية الأساسية الحيوية ومؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، وما تبعه من اعتقال للعديد من المسؤولين والوزراء في الحكومة ونواب المجلس التشريعي الفلسطيني، قد تجاوز كل الاعتبارات القانونية، والأخلاقية، والأعراف الدولية، بما فيها اتفاقيات جنيف الرابعة.

وينبغي للمجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن وخاصة الدول دائمة العضوية، تحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية بصورة جماعية في التصدي لمثل هذا العمل الجبان والمشين، وبحكم المسؤولية استنكار وإدانة ووقف الحملة العسكرية المنظمة والمبيتة من قبل قوات سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، واعتبار هذا العدوان جريمة وعقابا جماعيا يجسد الإرهاب الدولي، ودليلا قاطعا على حقيقة المخططات الإسرائيلية العدوانية الرامية إلى نسف كل جهد من أجل التهدئة والتحرك السياسي نحو حل عادل لهذا الصراع المزمن.

وإن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ينبغي أن لا تنطلي عليه خدع وإدعاءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تبرر عدوانها بأنه رد على خطف الجندي الإسرائيلي ودفاع عن النفس، لأن هذا العدوان مخطط له بشكل جيد ومدروس منذ أسابيع. يؤكده هذا ما نقلته صحيفة ”هارتس“ على موقعها بشبكة الإنترنت والذي مفاده أن جيش الاحتلال وجهاز الأمن العام (شاباك) قد خططا منذ أسابيع لاعتقال قادة حركة حماس وإصدار الأوامر الخاصة من المحاكم الإسرائيلية وبتوقيع المستشار القضائي للحكومة ميني ميزوز. ويؤكد هذا أن العدوان مبيت ولا علاقة له بادعاء الدفاع عن النفس. إذ أن الدفاع عن النفس لا يكون داخل الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، التي يمثل التدخل فيها عدوانا سافرا على حقوق الشعب الفلسطيني، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القوانين الإنسانية الدولية، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وإن تفاقم المشكلة وتعقيداتها بالمنطقة يأتيان من خلال استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وتكريسها لسياسة الأمر الواقع، وانتهاج الممارسات الإجرامية المستمرة ضد المدنيين، والحصار، والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، إضافة إلى سياسة الترهيب والتخويف التي تقوم بها ضد بعض الدول العربية المجاورة. وإن ما قامت به السلطات الإسرائيلية من قرصنة وانتهاك خطير لحرمة أجواء دولة عربية ذات سيادة، وهي سورية، إنما يهدف إلى تغطية جرائمها الوحشية التي ترتكبها قواتها في الأراضي المحتلة. كما يأتي أيضا في إطار تأكيدها على الاستمرار في ممارسة سياسة الإرهاب والعدوان غير المبررة، وانتهاك القوانين والأعراف الدولية.

وأمام هذه التحديات الخطيرة والتهديدات للسلم والأمن الدوليين والغزو الممنهج لأراضي ومقار السلطة الفلسطينية، نطالب من خلالكم مجلس الأمن بحكم مسؤولياته بالآتي:

أولا، تأمين الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني وسلطته الشرعية، تنفيذا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقوانين الدولية ذات الصلة.

ثانيا، تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية سلامة المعتقلين والأسرى والمخطوفين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية وإطلاق سراحهم فورا.

ثالثا، إدانة العدوان الإسرائيلي على غزة والضفة ووقفه وأيضا الخرق والقرصنة على الأجواء السورية.

رابعا، الدعوة إلى تقديم المعونات الإنسانية للشعب الفلسطيني وضمان سرعة وصولها إليه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا بعد ظهر هذا اليوم لتركيز الاهتمام على الحالة المتزايدة الخطورة في الشرق الأوسط، التي يشعر وفدي إزاءها بالقلق الشديد.

فلقد شنت إسرائيل هجوما عشوائيا كبيرا في غزة، وأفادت هيئة الإذاعة البريطانية أنه:

”يبدو أن الهدف من العمليات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية ليس هو مجرد زيادة الضغط لإطلاق سراح الجندي الواقع في الأسر، وإنما هو أيضا إضعاف حكومة حماس.“

وفي الأيام القلائل الماضية، اعتقلت إسرائيل عددا من الوزراء والكثير من أعضاء الهيئة التشريعية المنتخبين التابعين لحماس. وعلاوة على ذلك، قصفت القوات الجوية الإسرائيلية حتى الآن ما يزيد على ٣٠ هدفا في قطاع غزة، بما فيها وزارة الداخلية الفلسطينية. كذلك، في هذا الصباح، أصابت إحدى تلك الغارات الجوية سيارة مدنية على الطريق العام في مدينة غزة مما أدى إلى جرح شخصين. وفي الميدان، جنوبي قطاع غزة، اتخذ آلاف الجنود الإسرائيليين المجهزين بالأسلحة الثقيلة مواقعهم واستعدوا للأعمال القتالية.

وانقطعت بالكامل تقريبا إمدادات الطاقة الكهربائية عقب تعطيل اثنتين من محطات الترحيل الكهربائية المتبقية بعد القصف. وكان تدمير محطة تحويل الكهرباء الرئيسية في الأراضي الفلسطينية يوم الثلاثاء قد ترك مئات الآلاف من الفلسطينيين بدون كهرباء وعطل إمدادات المياه، وبذلك دفع تلك الأراضي إلى شفا أزمة إنسانية.

ومن وجهة نظرنا، إذا كان الهدف حقا هو عودة الجندي الأسير، فهذا لا يشكل عدوانا فحسب، بل أيضا انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. إن المواجهة بين القيادة الفلسطينية والإسرائيليين تنذر بالانفجار، ومن الملائم أن يعقد مجلس الأمن اجتماعه هذا للنظر في هذه المسألة. وبات أمرا أساسيا، من أجل صون السلم والأمن الدوليين، أن يتخذ المجلس إجراءات لمنع حدوث مزيد من التدهور في الحالة. وبدون ذلك، ستتفاقم حالة انعدام الثقة بين الطرفين مما سيجعل تحقيق العودة إلى مفاوضات السلام أكثر صعوبة.

وللأسف، فإن هذا الاستخدام غير المتناسب والمفرط للقوة لن يخدم قضية السلام بأي حال من الأحوال. وهذا التمادي الأخرق القصد منه استعراض القوة العسكرية الوحشية، وليس استعادة جندي أسير. ولذلك، فإن وفد بلدي يدينه بدون تحفظ. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة، علما بأن الحكومة بقيادة حماس أوضحت أنها تنظر في إجراء تغييرات هامة في سياستها.

ويدعو وفد إندونيسيا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء عاجل لكي تنسحب إسرائيل من غزة بدون تأخير وتوقف عملياتها العسكرية بدون شروط مسبقة. وينبغي حث الجانبين على حل مسألة الجندي الأسير بالوسائل السلمية، بالإضافة إلى مسألة إطلاق سراح جميع الفلسطينيين الذين خطفوا واحتجزوا مؤخرا. ويتقدم وفد بلدي بهذا الاقتراح مدركا حقيقة أننا أمام مرحلة بالغة الحساسية في الطريق إلى السلام. ولكن يجب أن نتذكر بأنه كلما استمر هذا الطريق المسدود، كلما تفاقم سوء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. فظروف حياة الفلسطينيين كانت آخذة في

التدهور أصلا عقب رفض إسرائيل تحويل الضرائب التي تجبيها نيابة عن السلطة الفلسطينية.

وندعو إسرائيل إلى عدم تصعيد الأزمة. ويجب أن تركز على هدف تحقيق السلام الدائم من خلال تنفيذ خارطة الطريق تنفيذا كاملا. ونحن نؤكد من جديد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع. ولا بد من تكرار القول إنه لا يمكن إنهاء العنف المتواصل وحالة انعدام الثقة في الأراضي المحتلة إلا من خلال إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب، في حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لما نص عليه القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن حكومة جنوب أفريقيا تشعر بالقلق العميق إزاء الغارات العسكرية الأخيرة في شمال وجنوب غزة وفي الضفة الغربية خلال الأسابيع القليلة الماضية، والتي أدت إلى تدمير بنى تحتية حساسة. وتدين حكومة جنوب أفريقيا سياسة العقوبات الجماعية لحكومة إسرائيل، من حيث أنها تتعارض بشكل مباشر مع القانون الدولي.

لقد نتج عن حملة القصف الإسرائيلية في ٢٨ حزيران/يونيه، التي تواصلت بدون هوادة، تدمير الجسور الاستراتيجية وطرق الوصول، بالإضافة إلى محطة توليد الكهرباء الوحيدة، مما أدى إلى قطع إمدادات المياه التي تعمل بنظام الضخ الكهربائي. وفي التقرير الأخير للبروفسور جون دوغارد، وهو مقرر خاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، سلط الضوء على الحالة المريرة التي تعاني منها المرافق الطبية في غزة. ففقدان محطة توليد الكهرباء الوحيدة أدى إلى نقص في الكهرباء والماء في هذه المرافق الحيوية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي يواجهها السكان الفلسطينيون العاديون في غزة. ومع أن إسرائيل لديها شواغل أمنية مشروعة، فإنه لا ينبغي تلبيتها على حساب القانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

وتدعو حكومة جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى الاحتراس إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفضلا عن ذلك، فإن الاحتجاز غير القانوني لوزراء الحكومة الفلسطينية، بمن فيهم نائب رئيس الحكومة، وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، لا يمكن قبوله، ونحن ندعو إلى إطلاق سراح هؤلاء الأفراد فورا. وتدعو حكومة جنوب أفريقيا حكومة إسرائيل إلى أن توقف فورا هجومها العسكري وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم تأجيج الحالة. وترى حكومة جنوب أفريقيا أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية تفاوضية، على أساس حل الدولتين الذي يكفل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ويضمن حق إسرائيل بالعيش في حدود آمنة.

إن التدخل العسكري واعتقال مسؤولين فلسطينيين كبار حصلا في وقت كان زعماء العالم يتفاعلون مع القادة الفلسطينيين من أجل إخلاء سبيل غيلاد شاليت. وقد حصلا بعد مجرد ساعات من القبول التاريخي الفلسطيني لخطة أعدها قادة جميع الفصائل الفلسطينية. وكانت تلك خطوة هامة إلى الأمام وفتحت الطريق أمام إمكانيات حقيقية لإنهاء العنف وللعثور على حل قائم على وجود دولتين. وفي ضوء هذه الحقيقة، كيف يمكن لأحد أن يبرر الغزو، والاعتقالات والتدمير الواسع النطاق للبنى التحتية الفلسطينية؟ ومن المحزن أننا دخلنا مرحلة بالغة الخطورة تهدد استقرار المنطقة والسلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثل باكستان وممثل المملكة العربية السعودية يطلبان فيهما دعوهما إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعملا بالممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في النظر في البند بدون حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

شغل ممثلا البلدين المذكورين المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

الآنسة زيادة (لبنان): السيدة الرئيسة، أود بداية تهنئتكم بترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

كما أؤيد بالكامل بياني المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز.

تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة أعمالا إسرائيلية عدوانية مستمرة على قطاع غزة والضفة الغربية تستهدف المدنيين الأبرياء، وتدمر البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والحيوية للشعب الفلسطيني. كما شملت تلك الاعتداءات عددا من المسؤولين الفلسطينيين حيث اعتقلت القوات الإسرائيلية عددا من الوزراء ونواب المجلس التشريعي الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه، نسمع ادعاءات إسرائيلية بأن هذه الأعمال العسكرية التي تقوم بها إسرائيل ما هي إلا للدفاع عن النفس. إن إسرائيل في الواقع، تتجاوز مرة جديدة بأعمالها الأعراف الدولية فيما يخص الدفاع عن النفس الذي يكون عادة في إقليم الدولة وليس داخل الأراضي الواقعة تحت احتلالها.

إن لبنان حكومة وشعبا يستنكر الحملة العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، معتبرا هذا العدوان أحد الأمثلة على ممارسات إرهاب الدولة. وهو ليس بالأمر الجديد على إسرائيل التي لم تتورع يوما عن ممارسة انتهاك سيادة الدول وترويع الآمنين والقيام بالاعتقالات العشوائية.

كما أن لبنان ينضم إلى المجموعة العربية في جهودها الرامية إلى إطلاق النداءات لضرورة قيام المجتمع الدولي بخطوات حاسمة من أجل رفع وزر هذا الإرهاب الدولي الذي تمارسه إسرائيل على الشعب الفلسطيني بأسره. لذلك فإنه لا بد من المسارعة إلى القيام بالخطوات التالية. أولا، أن يقوم مجلس الأمن بمبادرة سريعة وحازمة لوقف إطلاق النار ولإعادة بسط الأمن في منطقة العمليات في الأراضي المحتلة، وتأمين الحماية الدولية تنفيذا لبنود اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقوانين الدولية ذات الصلة.

ثانيا، أن تبادر اللجنة الرباعية إلى تحمل مسؤولياتها السياسية والإسراع بإنشاء آلية تنفيذ للمساعدات التي تم إقرارها والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية.

ثالثا، السماح للسلطة الفلسطينية بالتحرك الفوري بهدف تمكينها من ضبط الوضع الأمني، وبالتالي عودة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الحوار والمفاوضات لمعالجة الأمور التي استجدت.

إن ما تقوم به إسرائيل في الأراضي المحتلة هو اعتداء صارخ على حقوق الإنسان، واعتداء على سلامة شعب وحقه في حياة حرة كريمة، وهو تحد مفضوح لإرادة السلام. فإسرائيل لم يقتصر عدوانها على الأرض الفلسطينية المحتلة، بل رفعت حالة التأهب لدى قواتها العسكرية عددا وعتادا

على طول الخط الأزرق بحجة الدفاع عن النفس أيضا. كما خرق طيرانها الأجواء السورية وما زال يخرق الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية. وهي رسائل متكررة تعبر عن نواياها العدوانية تجاه المنطقة بأسرها. وما زالت إسرائيل تواصل اعتداءاتها المتكررة على دول ظلت تعبر دائما عن رغبتها في إحلال السلام الشامل والعادل والدائم بناء على ما تم اعتماده من القرارات ذات الصلة في الأمم المتحدة.

إن لبنان، الذي يدين هذا الاعتداء الإسرائيلي الغاشم، يضم صوته في الدعوة إلى وقف إطلاق النار وإلى التهدئة وضبط النفس، والعودة إلى المفاوضات، والإفراج عن الأسرى وإنهاء هذه الجولة من العنف الدامي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تتابع النرويج الحالة الدرامية في غزة وحولها بقلق بالغ. فالوضع خطير جدا. ويجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع الحالة من الإفلات تماما من السيطرة. إن اختطاف الجندي الإسرائيلي وقتل المستوطن الإسرائيلي الصغير السن أعمال مرفوضة ندينها. وهذه الأعمال ليس من شأنها إلا زيادة تفاقم حالة المدنيين الفلسطينيين المحفوفة بالمخاطر فعلا.

إننا نأسف كثيرا لاعتقال السياسيين الفلسطينيين المنتخبين على نحو مخالف للقانون. وينبغي إطلاق سراحهم فورا. وقد ظلت النرويج تدين مرارا وتكرارا الهجمات بصواريخ القسام من غزة إلى داخل إسرائيل. والعمليات العسكرية الإسرائيلية في تلك المنطقة الكثيفة السكان تعرض حياة السكان المدنيين في غزة للخطر ويعانون منها كثيرا. ولذلك ندعو إسرائيل إلى سحب قواتها بأسرع ما يمكن. وتشعر النرويج أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في غزة الناتجة عن الهجمات الإسرائيلية على البنى الأساسية الحيوية. وهذا العقاب الجماعي غير مقبول.

وتثير العمليات الجارية حاليا عددا من القضايا المتعلقة بالقانون الدولي. فوفقا للقانون الدولي يجب أن يكون أي استخدام للعنف بدافع الضرورة ويجب أن يكون متناسبا. وأي تدابير تتخذ ضد السكان المدنيين غير مقبولة بموجب القانون الدولي. ويتعين على إسرائيل الآن أن تساعد على استعادة إمدادات المياه والطاقة في غزة، والكف عن أي عمل من شأنه تدمير البنية الأساسية الحيوية وإظهار الاعتبار للسكان المدنيين الفلسطينيين. ويجب على القادة الفلسطينيين بذل كل جهد لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف ومحاكمة المسؤولين عن قتل المواطن الإسرائيلي الآخر.

وتحث النرويج الطرفين على إظهار أقصى ما يمكن من درجات ضبط النفس وإتاحة وقت للمفاوضات حتى يمكن إيجاد حل سلمي لهذه الحالة الخطيرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد ساهل (المغرب): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي في البداية، أن أتقدم إليكم وإلى باقي أعضاء مجلس الأمن، بالشكر على تجاوبكم الفوري مع طلب المجموعة العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، قصد مناقشة التصعيد الجديد الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأنتهز الفرصة للتقدم بالشكر إلى السيدة أنجيلا كين على العرض الذي قدمته في بداية هذه الجلسة.

يتابع بلدي باهتمام وقلق شديدين الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتطورات التي شهدتها خلال الأيام القلائل الماضية. وأمام موجة الدمار التي شملت مؤسسات السلطة الفلسطينية والبنية الأساسية، لا يسع حكومة المملكة المغربية إلا التنديد بالتصعيد والعنف وإدانة

الحملة التي تقوم بها سلطات الاحتلال. كما يطالب المغرب بالوقف الفوري لتدخل الجيش الإسرائيلي.

إن سياسة التصعيد الإسرائيلية، لا تزيد الأزمة إلا تعقيدا من خلال استهداف رموز السلطة الفلسطينية واعتقال وزرائها وممثليها المنتخبين. وإذ يدعو المغرب إلى إطلاق سراح جميع الوزراء والمسؤولين المنتخبين الذين اعتقلهم الجيش الإسرائيلي، يؤكد على ضرورة الوقف الفوري للحملة العنيفة داخل الأرض الفلسطينية. ووضع حد لسياسة الحصار والعقاب الجماعي واستهداف المدنيين العزل.

إن المملكة المغربية تعبر عن رفضها الكامل للمنحى الخطير الذي اختارته الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع الأزمة، بتصعيد الوضع عسكريا، في الوقت الذي توصل فيه الفرقاء الفلسطينيون إلى اتفاق سياسي، في إطار الحوار الوطني، من شأنه تسهيل إعادة تفعيل عملية السلام. وإذ نذكر بأنه لا بديل عن الحوار، نؤكد على ضرورة تمكين رئيس السلطة الفلسطينية والحكومة وأعضاء المجلس التشريعي، من حرية التحرك داخل الأراضي الفلسطينية وعبر منافذها إلى العالم الخارجي، بهدف تعزيز فرص العمل السياسي.

إن تمادي الحكومة الإسرائيلية في سياستها الحالية والاستفزازات التي يقوم بها الطيران الإسرائيلي بخرقه للمجال الجوي السوري، ينبئ باستمرار دوامة العنف والعنف المضاد، مما يشكل تهديدا ملموسا ومباشرا للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، يناشد المغرب مجلس الأمن والمجموعة الرباعية اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إيقاف العمليات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وفرض انسحاب القوات الإسرائيلية منها دون تأخير، مما من شأنه فتح المجال أمام العمل السياسي.

إن المملكة المغربية، ما زال يحدوها الأمل، رغم هذه الظروف العصيبة، في إمكانية التوصل إلى وقف العنف بالمنطقة، مؤكدة اقتناعها الراسخ بأن المفاوضات تبقى السبيل الأنجع لإحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط، طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد شيدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم في المجلس باسم المجموعة الأفريقية عن موضوع آني الأهمية وهو الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشيد بوفد الجزائر، بصفتها رئيسا لمجموعة الدول العربية، ووفد قطر لطلبهما في الوقت المناسب عقد هذه المناقشة لتوجيه اهتمام المجلس، بل والمجتمع الدولي بأسره، إلى الحالة السريعة التردي في الشرق الأوسط والتركيز عليها.

وتود مجموعة الدول الأفريقية أن تشارك الآخرين الإعراب عن عميق القلق إزاء تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، على إثر الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، وما نتج عنها من تدمير متعمد لمباني الحكومة، والطرق، والجسور، ومحطات الكهرباء، والاعتقال غير القانوني للممثلين المنتخبين، وتهديدات لحياة المدنيين الفلسطينيين العُزل، بمن فيهم السيدات والأطفال.

وترى مجموعة الدول الأفريقية أن هذه التطورات المؤسفة جاءت نتيجة لانعدام التقدم في معالجة المسائل الرئيسية وفي متابعة المواقف الأساسية وفي ما يتعلق بقضية فلسطين. تدين المجموعة الأفريقية استخدام إسرائيل المفرط الجاري حاليا للقوة العسكرية غير المتناسب مع المسائل قيد النظر، وتطالب بأن توقف إسرائيل فورا كل انتهاكات

القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وتود المجموعة الأفريقية أن تطلب إلى مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة للوقف الفوري للاعتداء العسكري الإسرائيلي الجاري حاليا، من أجل دفع عملية السلام في المنطقة إلى الأمام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توجيهكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة في آخر يوم من فترة رئاستكم.

لقد حدثت، منذ آخر جلسة عامة عقدها المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، تغييرات حاسمة في المنطقة. وأدت موجة العنف الأخيرة التي نشأت عقب اختطاف جندي إسرائيلي في ٢٥ حزيران/يونيه وما تلاها من عملية عسكرية واسعة النطاق قام بها الجيش الإسرائيلي إلى تقويض شديد لجو الأمل في السلام الذي لاح في الأفق بعد الانتخابات في السلطة الفلسطينية وفي إسرائيل. وثمة آثار خطيرة لهذا العنف القاتل.

وتأسف باكستان للهجوم الإسرائيلي في غزة، والحصار التام المفروض على قطاع غزة، وتدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية. ونحن نشعر بالقلق إزاء تصاعد الأعمال القتالية بين إسرائيل وفلسطين الذي من شأنه أن يزيد عرقلة الجهود الدولية الرامية إلى وقف دورة العنف، وبدء المفاوضات من جديد. وتأمل باكستان أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات اللازمة للمساعدة على حل الأزمة بالوسائل السلمية.

والتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي ثلاثي الأبعاد: أولا، كيف يمكن وقف المرحلة الحالية من المعاناة البشرية الواسعة النطاق والفوضى الناجمين عن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي؛ وثانيا، كيف يمكن المحافظة على السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، واستئناف المفاوضات للتوصل إلى حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط؛ وثالثا كيف يمكن منع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والتي يمكن أن تخلق من جانب واحد "واقعا" يجعل من المستحيل تماما التوصل إلى تسوية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

والواقع أنه لا توجد حلول جاهزة لهذه الأسئلة المعقدة. إلا أنه يتعين على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والأمين العام، الاضطلاع الآن بالدور الرئيسي في الرد على هذه التحديات. وعلى المجتمع الدولي التزام أخلاقي بمطالبة الحكومتين بالإنصات إلى نداء شعبيهما، والعمل على نحو بناء من أجل تحقيق السلام.

وأود، في سياق الحالة على أرض الواقع، أن أطرح النقاط الأساسية التالية. أولا، ينبغي القيام فورا بوقف الأعمال القتالية، بغية التوصل إلى حل دبلوماسي لمسألة الجنود المختطفين. ثانيا، ينبغي بذل الجهود لحل الأزمة الإنسانية الحالية في المناطق الفلسطينية. وسيكون من الأهمية الأساسية، على الأجل المتوسط، بذل جهود جادة من جانب إسرائيل لكفالة وقف بناء الجدار، لأنه لا يؤدي إلى تفاقم المعاناة البشرية في الأراضي الفلسطينية فحسب، وإنما يشكل أيضا خطرا قاتلا على عملية السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تبذل إسرائيل جهودا جادة لتجميد وتقليص كل الأنشطة الاستيطانية غير القانونية. فالمحاولات الرامية إلى تغيير الأوضاع الديمغرافية في شتى المناطق لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد مفاوضات الوضع النهائي، كما أنها تتنافى وهدف تحقيق السلام. ويجب أن يعمق الإسرائيليون

والفلسطينيون حوارهما، وأن يقوما تدريجيا بمعالجة مسائل الوضع النهائي. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز هذه العملية بنشاط.

ويتيح تنفيذ خارطة الطريق أفضل سبيل عملي إلى الأمام لتحقيق السلام المستدام. وتمثل كفالة التسوية العادلة والشاملة والدائمة للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وخارطة الطريق، التزاما جماعيا نضطلع به. ولقد وردت الرؤية القائمة على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن في مبادرة السلام العربية، وأيدها المجتمع الدولي بأسره. ويجب أن نسعى جميعا إلى تحقيق هذه الرؤية في أبكر موعد ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد القهره (المملكة العربية السعودية): السيدة الرئيس، بداية أضم صوتي إلى من سبقني في تهنئتكم برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر كما أشكركم وأشكر مجلسكم الموقر على الاستجابة السريعة لعقد هذه الجلسة. ويؤيد وفد المملكة العربية السعودية البيان الذي تقدمت به كل من الجزائر نيابة عن المجموعة العربية وماليزيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

مرة أخرى تؤكد حكومة إسرائيل طبيعتها العدوانية وتواصل ممارساتها الإرهابية. إن عدوانها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إرهاب مرفوض وغير مبرر ومفضوح الغايات والأهداف. إن الادعاء بأن الفلسطينيين وحدهم هم المسؤولون عن تصاعد التوتر في المنطقة بسبب أعمال المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي وأسرها لجندي إسرائيلي زعما مردود عليه بأن أعمال المقاومة الفلسطينية الأخيرة سبقها سقوط مدنيين فلسطينيين كثيرين ومن ضمنهم العائلة الفلسطينية التي كانت تروح عن نفسها على شاطئ غزة و لم تكن تقوم بأعمال عنف أو أي نشاط معاد لإسرائيل ومع ذلك فقد أبيد خمسة من أفرادها بقذائف المدفعية الإسرائيلية من البر والبحر و لم يبق من تلك العائلة سوى طفلة بريئة استصرخت الضمير العالمي و لم تستجب الضمائر الغافلة لبكائها ونحيبها، لا ببعث لجنة تحقيق دولية ولا حتى بإدانة صريحة لذلك العمل المشين. إن أعمال المقاومة الفلسطينية الأخيرة سبقها حجز لأموال السلطة الفلسطينية وحصار العزل ومنع لقمة العيش وعرقلة وصول الرواتب والأجور لمستحقيها من الفلسطينيين واغتيال ناشطين وقياديين فلسطينيين بصواريخ من الجو وقذائف على أيدي فرق الإعدام الميداني الإسرائيلية التي تسمى وحدات خاصة، وكل ذلك تم على مرأى المجتمع الدولي. إن عمل المقاومة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال أمر تقره الشرائع الدولية.

إن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة هو انتهاك فاضح للقانون الدولي وخرق لاتفاقات متفق عليها، كما أن اختطاف المسؤولين الفلسطينيين من وزراء ونواب جريمة شنيعة وخروج على الأعراف الدولية والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. إن الإرهاب الإسرائيلي في غزة ليس نتيجة لأسر الجندي الإسرائيلي فقد سبق ذلك وضع الخطط الإسرائيلية للقضاء على حكومة فلسطينية منتخبة وشرعية وديمقراطية وبشفافية شهد لها الجميع.

إن غاية العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة منع الاتفاق والتفاهم بين الفلسطينيين أنفسهم ثم ادعاء إسرائيل بعدم وجود شريك لاستئناف مباحثات السلام. إن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة يكشف حقيقة فك الارتباط والانسحابات التي تدعيها إسرائيل وهي ليست أكثر من خدعة لمحاصرة المناطق التي

تنسحب منها قواتها لإحكام الحصار حولها وجعل أهلها سجناء فيها واستمرار قوة الاحتلال في كونها قوة حصار تحطم ما تبقى من بنى تحتية وتدمر الحياة اليومية للشعب الفلسطيني وتعمل على تجويعه وحرمانه من الماء النقي بل ومن أبسط المتطلبات المعيشية بهدف ترويضه، وتركيعه وإجباره على قبول ما تخلقه قوة الاحتلال من واقع ظالم ومشين.

إن حكومة إسرائيل ما كانت لتستمر في غيِّها وعدوانها لولا سلبية المجتمع الدولي وتقاعس مجلس الأمن عن القيام بمسؤولياته وفشله في تنفيذ قراراته. وإن حكومة إسرائيل ما كانت لتتجاهل قرارات الشرعية الدولية لولا إدراكها بان هناك من يبرر عدوانها بأنه دفاع عن النفس، ويرى في إرهابها عملا شرعياً مقبولاً. إن استمرار التوتر والعنف في الأراضي المحتلة ما كان ليستمر لو كانت خارطة الطريق قد نُفذت والمبادرة العربية قد قُبلت والقرارات الشرعية قد طبقت.

إن حكومة المملكة العربية السعودية تناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن والمجموعة الرباعية بالتدخل الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وسحب القوات الإسرائيلية منها، والإفراج عن جميع الأسرى لدى الجانبين، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس العربية، وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة الأرض مقابل السلام وتنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وتطبيقا لخارطة الطريق والمبادرة العربية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول إعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.